



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



# تأمين القروض كآلية لإدارة المخاطر البنكية

- دراسة حالة - الشركة الجزائرية للتأمينات "2018-2021"

إشراف الأستاذ:

✓ د. بالي مصعب

إعداد الطلبة:

✓ مسعودي مبروك

✓ جواوي أحمد

✓ فرحات مخلوف

لجنة المناقشة:

| الأستاذ:             | الرتبة:                                       | الصفة:       |
|----------------------|-----------------------------------------------|--------------|
| أ.د. شليق عبد الجليل | أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي | رئيسا        |
| أ.د. خضير ليلي       | أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي | مناقشا       |
| أ.د. بالي مصعب       | أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية : 2023 - 2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

إلى من علمنا النجاح والصبر... إلى من علمنا العطاء بدون

انتظار.... إلى من علمتنا وعانت الصعاب لنصل إلى ما نحن

فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحنا وحنانها بلسم جراحننا...

إلى جميع أفراد أسرتنا العزيزة والكبيرة كل باسمه أينما وجدوا. إلى أصدقائنا

رفقاء دربنا من داخل الجامعة وخارجها. إلى أساتذتنا الكرام الذين

أناروا دربنا بالعلم والمعرفة. إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل

على تحقيقها، لا ينبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس. إليكم نهدي ثمرة

هذا العمل المتواضع.

"مبروك - أحمد - مخلوف"

## شكر وعرفان

نرى لزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة  
لقول النبي : «من لم يشكر الناس لم يشكر الله». وكما قيل : علامة شكر  
المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر فالشكر أولا لله  
عز وجل على أن هدانا لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل العلم و  
إن كان بيننا وبينهم مفاوز . كما نخص بالشكر أستاذنا الكريم المشرف  
على هذا البحث الدكتور مصعب بالي ، فقد كان حريصا على  
قراءة كل ما نكتب ثم يوجهنا إلى ما يرى بأرق عبارة وألفاظ إشارة، فله منا  
وافر الثناء وخالص الدعاء . كما نشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من  
قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا وأن يجعل  
عملهم في ميزان حسناتهم .

"مبروك - أحمد - مخلوف"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز آلية التأمين على القروض البنكية للحد من الأخطار التي تتعرض لها البنوك في جميع نشاطاتها المرتبطة بعملية الإقراض وبيان مدى أهمية التأمين على القروض بجميع أنواعها. توصلت الدراسة إلى نتائج التالية: للتأمين دور في تقليل المخاطر وهذا بتعويض البنك عند حدوث الخسارة ولكن يتم تعويضه بنسبة معينة ، مما يدفعه إلى اللجوء إلى وسائل أخرى لتعويضه كالضمانات.

## **Abstract**

---

### **Abstract:**

This study aims to highlight the mechanism of insurance of bank loans to reduce the risks to which banks are exposed in all of their activities related to the lending process and indicate the importance of loan insurance of all kinds.

The study reached the following results: Insurance has a role in reducing risks and this is to compensate the bank when the loss occurs, but it is compensated by a percentage of what it pays to resort to other means to compensate it, such as guarantees.

فهرس المحتويات :

| الصفحة                                                      | المحتوى                                                                   |
|-------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|
| /                                                           | الإهداء                                                                   |
| /                                                           | الشكر وتقدير                                                              |
| III                                                         | الملخص                                                                    |
| IV                                                          | Abstract                                                                  |
| V                                                           | فهرس المحتويات                                                            |
| VII                                                         | فهرس الجداول                                                              |
| VIII                                                        | فهرس الأشكال البيانية                                                     |
| أ - هـ                                                      | مقدمة                                                                     |
| الفصل الأول: تأمين القروض لإدارة المخاطر في البنوك التجارية |                                                                           |
| 02                                                          | تمهيد                                                                     |
| 03                                                          | المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية                                      |
| 03                                                          | المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية                                |
| 05                                                          | المطلب الثاني : عمليات إدارة المخاطر المصرفية                             |
| 07                                                          | المطلب الثالث: إدارة المخاطر في مجال منح القروض                           |
| 11                                                          | المبحث الثاني: التأمين على القروض وآلياته للتقليل من مخاطر القروض البنكية |
| 11                                                          | المطلب الأول: تعريف التأمين على القروض وإجراءاته                          |
| 14                                                          | المطلب الثاني: التأمين كأداة للتقليل من مخاطر القروض البنكية              |
| 17                                                          | المطلب الثالث: الآليات التأمينية في الحد من مخاطر القروض البنكية          |
| 21                                                          | المبحث الثالث: الدراسات السابقة                                           |
| 21                                                          | المطلب الأول: الرسائل العلمية " مذكرات ماستر , ماجستير , دكتوراه "        |
| 25                                                          | المطلب الثاني: مقالات ومدخلات علمية                                       |
| 26                                                          | المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية               |

|    |                                                                                              |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| 27 | خلاصة الفصل الأول                                                                            |
|    | الفصل الثاني: تأمين القروض في الجزائر مع دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي  |
| 29 | تمهيد                                                                                        |
| 30 | المبحث الأول : التأمين في الجزائر                                                            |
| 30 | المطلب الأول : تعريف التأمين ونشأته في الجزائر                                               |
| 31 | المطلب الثاني: خصائص، شروط وأهمية التأمين في الجزائر                                         |
| 34 | المطلب الثالث: تقسيمات التأمين ومبادئه الأساسية في الجزائر                                   |
| 36 | المبحث الثاني : التأمين على القروض في الجزائر                                                |
| 36 | المطلب الأول : مفهوم و الطبيعة القانونية للتأمين على القروض في الجزائر                       |
| 39 | المطلب الثاني : شركات التأمين في الجزائر وعلاقتها بالبنوك                                    |
| 48 | المطلب الثالث: إحصائيات حول تطور قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة مابين :<br>"2006-2018". |
| 56 | المبحث الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين C.A.A.T                                   |
| 56 | المطلب الأول : التعريف بالشركة والهيكل التنظيمي لها                                          |
| 64 | المطلب الثاني : آلية تأمين القروض                                                            |
| 66 | المطلب الثالث: إحصائيات خلال الفترة الممتدة : " 2018-2021 " .                                |
| 78 | خلاصة الفصل الثاني                                                                           |
| 81 | الخاتمة                                                                                      |
| 87 | قائمة المراجع                                                                                |

فهرس الجداول:

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                          | الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01         | تطور الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018                  | 49     |
| 02         | تطور أقساط التأمين (رقم الأعمال) الشركة المركزية لإعادة التأمين خلال الفترة 2006-2018 | 52     |
| 03         | تطور التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018                         | 52     |
| 04         | تطور معدل الاختراق وكثافة التأمين خلال الفترة 2006-2018                               | 55     |
| 05         | الإنتاج حسب الفرع 2019/ 2018 Production par branche                                   | 66     |
| 06         | الإنتاج حسب الفرع 2019/ 2020 Production par branche                                   | 67     |
| 07         | الإنتاج حسب الفرع 2020/ 2021 Production par branche                                   | 68     |
| 08         | التعويضات حسب الفرع 2019/2018 Indemnisations par branche                              | 69     |
| 09         | التعويضات حسب الفرع 2019/2020 Indemnisations par branche                              | 70     |
| 10         | التعويضات حسب الفرع 2020/2021 Indemnisations par branche                              | 71     |
| 11         | التعويضات المدفوعة حسب الفرع 2019/2018 Sinistres à payer par branche                  | 72     |
| 12         | التعويضات المدفوعة حسب الفرع 2019/2020 Sinistres à payer par branche                  | 73     |
| 13         | التعويضات المدفوعة حسب الفرع 2020/2021 Sinistres à payer par branche                  | 74     |
| 14         | الطعون المقدمة حسب الفرع 2019/2018 Recours aboutis par branche                        | 75     |

|    |                                                                   |    |
|----|-------------------------------------------------------------------|----|
| 76 | Recours aboutis par branche الطعون المقدمة حسب الفرع<br>2020/2019 | 15 |
| 77 | Recours aboutis par branche الطعون المقدمة حسب الفرع<br>2021/2020 | 16 |

فهرس الأشكال:

| الصفحة | عنوان الشكل                                                               | رقم الشكل |
|--------|---------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 50     | أقساط التأمين المكتتبة حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2018-2006 | 01        |
| 51     | أقساط التأمين المكتتبة حسب الفروع خلال الفترة 2018-2006                   | 02        |
| 54     | التعويضات حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018              | 03        |
| 55     | التعويضات حسب الفروع خلال الفترة 2018-2006                                | 04        |
| 59     | الهيكل التنظيمي لشركة (CAAT)                                              | 05        |
| 60     | الهيكل اللامركزي لشركة (CAAT).                                            | 06        |
| 63     | الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة الوادي                 | 07        |

مقدمة

## مقدمة:

## تمهيد:

تعد البنوك من أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها حيث تقوم بالوساطة المالية عن طريق تعبئة مدخرات أصحاب الفائض التمويلي، لتقوم بعد ذلك بإقراضها لأصحاب العجز التمويلي، باعتبارها في الوقت الراهن أحد مقومات النظام المالي والدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد وتطوره على النطاق المحلي والدولي على حد سواء من هنا يبرز الدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وإرساء السياسة المالية وهذا في ظل الأزمات المالية والتغيرات الحديثة في الجانب التكنولوجي حيث اضطرت البنوك لاستحداث وسائل جديدة لزيادة وتطوير الخدمات البنكية المقدمة من طرفها وزيادة تعقيد العمليات البنكية في السوق وهذا راجع إلى احتدام المنافسة الشديدة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المترتبة عنه أصبح من الضروري مراقبة العمليات البنكية ومستوى المخاطر المتعلقة بها، باللجوء إلى إتباع سياسة لإدارتها بطريقة سليمة، تضمن للبنك الاستقرار والقدرة على مواجهة المخاطر المتعلقة بنشاطه في بيئته، حيث أنه لا يوجد تحكم جيد في المخاطر البنكية إلا إذا أدت أنظمة الرقابة للبنوك دورها كما ينبغي. وبالرغم من تعدد أنواع الرقابة المطبقة في البنوك لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الخارجية بشكل عام والداخلية بشكل خاص. تواجه البنوك مخاطر وتحديات جديدة تتطلب الابتكار والتطوير المستمر لطرق تسييرية تتماشى مع تحقيق أهدافها. تشكل القروض الركيزة الأساسية لنشاط البنوك التجارية التي تسعى لتوظيف أموالها في عملياتها المصرفية، ويتربّب عن ذلك مخاطر يؤدي سوء التحكم فيها إلى تحملها لخسائر تؤثر على سمعتها وربحيّتها، الأمر الذي قد يدفع بها إلى الإفلاس، مما يهزّ الثقة في النظام المصرفي ويزعزع استقراره.

## أولاً - الإشكالية :

السؤال الجوهرى الذي نسعى للإجابة عليه يمكن بلورته على النحو التالى:

- ما هو دور التأمين على القروض الممنوحة في مواجهة المخاطر البنكية ؟

## ثانياً - التساؤلات الفرعية:

هذه المشكلة قد دفعت لطرح بعض التساؤلات الفرعية وهي:

- 1- هل يكون للتأمين صفة الضمان للقروض البنكية في الجزائر ؟
- 2- هل للبنوك القدرة على القضاء أو التخفيف من المخاطر البنكية ؟
- 3- ماهي العلاقة بين شركات التأمين والبنوك في الجزائر؟

4- ماهي أهم الأساليب التأمينية الموجودة على مستوى شركة التأمينات - وكالة الوادي - للحد من المخاطر البنكية في تأمين القروض البنكية ؟

### ثالثا - الفرضيات:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- يعتبر التأمين أفضل ضمان للقروض على اختلاف أنواعها.
- تستطيع البنوك القضاء على المخاطر في تقديم القروض.
- تسعى البنوك وشركات التأمين إلى عقد اتفاقيات تسمح بتحقيق مصالح الطرفين.
- تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات -وكالة الوادي- أساليب تأمينية متعددة وكافية للحد من المخاطر القروض البنكية .

### رابعا - أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

- أهمية التأمين بإعتباره نشاط مالي حديث تتنافس عليه البنوك التجارية كوسيلة للحد من المخاطر البنكية وتحقيق الإيرادات وتقوم به مؤسسات أخرى قائمة بذاتها.
- أهمية وضرة تواجد نشاط التأمين في القطاع المصرفي الجزائري كأداة لتطوير الصناعة المصرفية ووسيلة للحد والتقليل من المخاطر البنكية.

### خامسا - أهداف البحث: يهدف البحث إلى إبراز ما يلي:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والمخاطر المصرفية .
- إلقاء الضوء على التأمين وكيفية مواجهته لمختلف المخاطر المصرفية.
- التطرق الى التعريف بالقروض البنكية وكذا سياستها المتبعة .
- معرفة الأخطار التي تتعرض لها البنوك في جميع نشاطاتها المرتبطة بعملية الإقراض.

### سادسا- دوافع إختيار الموضوع

من المبررات الأساسية التي أدت إلى إختيار موضوع البحث ما يلي:

- التطورات والتغيرات الكبيرة التي شهدتها الصناعة المصرفية المعاصرة والتي كان لها تأثيرا كبيرا على نشاط البنوك التجارية سيما في الدول المتقدمة.

- الأهمية البالغة والمتزايدة لدور التأمين في العمل المصرفي الحديث بإعتباره نظام فعال للحد من المخاطر البنكية.

- الميول للتعرف على العلاقات بين شركات التأمين والبنوك.

- محاولة دراسة أثر التأمين على متغيرات اقتصادية مثل منح القروض.

#### سابعا - مجال الدراسة :

● المجال المكاني : أجريت هذه الدراسة في الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) وكالة الوادي - بجي الرمال الواقعة وسط مدينة الوادي.

● المجال الزمني : تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 01 مارس 2024 إلى غاية 01 ماي 2024.

#### ثامنا - المنهج المتبع في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وجدت أن من الأنسب إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يركز على جمع البيانات العلمية ومحاولة تحليلها وتفسيرها للوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وذلك بوصف القروض ومخاطرها، مع وجود التأمين كأداة لمواجهة تلك المخاطر.

#### تاسعا - خطة الدراسة وهيكلتها :

وفق المنهجية المعتمدة، فقد درس الموضوع إلى فصلين، الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة.

تطرقنا في الفصل الأول الى تأمين القروض لإدارة المخاطر البنكية ، ثم تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول تطرقنا فيه الى إدارة المخاطر في البنوك التجارية ، أما المبحث الثاني شمل التأمين على القروض والياته للتقليل من المخاطر القروض البنكية ، المبحث الثالث تم فيه عرض بعد الدراسات السابقة لهذا الموضوع .

فالفصل الثاني الذي خصصناه في التأمين على القروض في الجزائر - دراسة ميدانية - . والذي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تطرقنا فيه الى التأمين في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصصنا التأمين على القروض في الجزائر ، وأخيرا تم في المبحث الثالث دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) وكالة الوادي.

## عاشرا- صعوبات الدراسة :

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعطيات من الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) وكالة الوادي محل الدراسة.

**الفصل الأول:**  
**تأمين القروض لإدارة المخاطر في**  
**البنوك التجارية**

### تمهيد:

تعتبر عمليات الإقراض أكثر العمليات المالية أهمية للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف نشاطات الاستغلال بالإضافة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية على شكل قروض سواء كانت متوسطة وطويلة الأجل ، حيث تتنوع مخاطر القروض ولهذا لا بد أن يكون البنك على دراية بها وتسييرها ووضع آليات للتأمين من خطرها بشكل يسمح له بالاستمرار في نشاطه.

سنتطرق في هذا الفصل الى عموميات حول المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها، وكيفية التأمين على القروض والآليات للتقليل من مخاطرها ، والذي يساعدنا على فهم وتحديد المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بهذا النوع من العملية الاقتصادية من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: التأمين على القروض وآلياته للتقليل من مخاطر القروض البنكية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية

الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وتفاقمها، التقليل منها، طرق إدارة هذه المخاطر.

### المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر المصرفية

#### أولاً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية وخصائصها

##### 1. تعريف إدارة المخاطر المصرفية :

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر المصرفية والتي لعل من أهمها ما يلي:

- إدارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية لسيطرة عليها. ذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب<sup>1</sup>.
- تتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها<sup>2</sup>.
- إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقييمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

##### 2. خصائص إدارة المخاطر المصرفية:

- تمتاز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي<sup>3</sup>:
- معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس.
- تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشترك المؤسسات المالية عموماً في ثلاثة مخاطر هامة هي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصاً في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص، أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن.

<sup>1</sup> أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 55.

<sup>2</sup> إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط 2 ابوظبي، 2010 ص 39.

<sup>3</sup> أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، ص 24.

- تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل: المشتقات المالية.
- بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل: مراقبة التسيير، وإدارة الأصول والخصوم.

### ثانيا: نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفرد بيسنس ريفو" عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولاً عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقاً أنجح للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.<sup>1</sup>

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ينافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان بداية لتحول درامي وثوراني في الفلسفة واكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين.

بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة.<sup>2</sup>

ولقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر " كما كان يقوم قسم التأمين في

<sup>1</sup> عصامي عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص 04.

<sup>2</sup> عبدي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص 25.

رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية

سنتطرق إلى مبادئ إدارة المخاطر ومهامها إدارة المخاطر المصرفية في سعيها لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك أثناء ممارسة نشاطه، وأيضا سنتعرف إلى أهم الأدوات أو التقنيات التي تستخدمها إدارة المخاطر المصرفية.

#### أولا - مبادئ إدارة المخاطر المصرفية :

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية<sup>2</sup>:

1. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
2. تعيين مسؤول مخاطر المصرفي.
3. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق.
4. تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
5. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
6. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
7. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك، فعال وكفاء.

<sup>1</sup> طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 50.

<sup>2</sup> نبراس محمد عباس العامري وصالح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012، ص 179.

8. على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
  9. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.
  10. وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة.
- ثانيا - مهام إدارة المخاطر المصرفية :**
- يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي<sup>1</sup> :
1. وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدة العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
  2. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
  3. بناء الوعي الثقافي داخل البنك، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
  4. اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
  5. تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
  6. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
  7. اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

<sup>1</sup> نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

### المطلب الثالث: إدارة المخاطر في مجال منح القروض

إن من وظائف البنك الأساسية العمل عمى إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المحتمل وقوعها عن طريق إتباعها لمجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعبر عن إدارة المخاطر فيما يتعلق بمنح القروض والتي تتمثل في<sup>1</sup>:

#### أولاً- إجراءات الحد من المخاطر:

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن، وبالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن،و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله. و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

#### 1- التسيير العلاجي:

و هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعاً جداً. و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته و إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه،و هو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية. و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

#### 2- التسيير الوقائي:

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات ( الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

#### ثانياً - أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك:

#### 1- توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيراً و مدته طويلة نسبياً فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

<sup>1</sup> محمد مرابطي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر الدولي الثاني حول موضوع الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 12-11 مارس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

• الأسلوب الرسمي:

إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولاً لطلب قرض مؤسسة واحدة، و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات،.....الخ.

• الأسلوب غير الرسمي:

بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي، وعادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2- التعامل مع عدة تعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجأ الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3- عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

ثالثا - تصنيفات إدارة المخاطر:

تصنيفات إدارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 إلى 5 و على المراقب (المفتش) أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش:<sup>1</sup>

1. شكري نور الدين موسى وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص 317-319.

## 1- تصنيف 1 قوي:

تصنيف 1 يعكس فعالية الإدارة و قدرتها على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات و الإجراءات لدى البنك مدعومة بإجراءات رقابة داخلية فعالة ، و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية و في الوقت المناسب.

## 2- تصنيف 2 مرضي:

يدل تصنيف 2 على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص او الضعف معروف و يمكن التعامل معه. عموما فان رقابة مجلس الإدارة و كذلك السياسات و الإجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فاعلة في ضمان متانة و سلامة البنك، و بشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

## 3- تصنيف 3 عادل:

إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور و بالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط ، كفاية رقابة المخاطرة و أنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر، فإن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.

## 4- تصنيف 4 حدي (هامشي):

يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة و قياس و ضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، و غالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة ، حيث يكون احد عناصر إدارة المخاطر حدية و هي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة ، كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك و هو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

## 5- تصنيف 5 غير مرضي:

يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس و مراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف و عدم قدرة مجلس

إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلاً تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

#### رابعاً- تقسيم المخاطر:

يهدف تقسيم المخاطر إلى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك، وهذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر. و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها: تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، قبول هذه المخاطر.

#### 1- تجنب المخاطر:

يمكن للبنك في هذه الحالة أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا لاحظ أن الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

#### 2- تحويل المخاطر:

يمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة التأمين و الحصول على ضمانات وكفالات حكومية.

#### 3 - قبول المخاطر:

بإمكان إدارة البنك أن تقبل المخاطر على أساس أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. و في حال القبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المراقب أن يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقاً لما يلي:

- مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك و الظروف الاقتصادية المحلية و قاعدة المودعين والمقترضين.
- التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، أنظمة ضبط قوية، أنظمة معلومات قوية، مجلس إدارة مستقل.
- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- التأكد من أن إدارة البنك ملتزمة بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك.

## المبحث الثاني: التأمين على القروض وآلياته للتقليل من مخاطر القروض البنكية

تطور تأمين القروض البنكية وتحدد تماشيا مع طلبات الزبائن ليظهر في شكل جديد وصيغ حديثة، وبالرغم من أنه يوفر مزايا عديدة للمؤمن له إلا أن هذا لا يمنع من الحيطه والحذر عند تكوين العقد.

### المطلب الأول: تعريف التأمين على القروض وإجراءاته

#### أولا- تعريف التأمين على القرض:

وجدت عدة تعاريف اختلفت باختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين وفيما يلي بعض منها: يعرف على أنه: أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركات التأمين دفعات إلى المؤمن له ((المقرض أو الجهة الدائنة)) إذا زادت الخسائر الإئتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين أي يدفع المؤمن إلى المؤمن له في حالة خسارة المؤمن له الناتجة عن تعثر المقرض أو المدين عن سداد ديونه والتزاماته".

ويعرف أيضا: " هو منتج تأميني يضمن الجهة التي تقوم بمنح الإئتمان ( الدائن ) ضد خسائر عدم الدفع للديون فعندما توجد بوليصة التأمين على الإئتمان فإن حامل الوثيقة ( الدائن ) يضمن بأن الحسابات المدينة المشكوك في تحصيلها سيتم دفعها إما عن طريق المدين أو عن طريق شركة التأمين ضمن شروط الوثيقة<sup>1</sup>. ويعرف أيضا :العقد الذي بموجبه يضمن المؤمن التأمين ضد الخسائر الكاملة للديون. وهو أيضا: نظام يسمح للدائنين بالتغطية ضد خطر عدم الدفع أو عدم تسديد الديون المستحقة من طرف أشخاص معروفين مسبقا ويعانون من عجز مالي بشرط دفع قسط معين<sup>2</sup>.

ويمكن تعريف تأمين القروض " :بأنه نظام تسيير مخاطر مختلفة مقترنة بالقرض، ووفق عقد التأمين وبموجبه يضمن المؤمن التأمين ضد الخسائر الكاملة للديون، وتتحمل شركة التأمين كل التبعات المالية للخسائر المالية المحتملة سواء تعلّق الأمر بالديون، أو بالضمانات،" ويعرف أيضا " تأمين تقوم به مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ القرض<sup>3</sup>."

<sup>1</sup> شيخ رم و طوالبية ناريمان، دور التأمين في الحد من المخاطر المصرفية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر 2018، ص 54.

<sup>2</sup> فضيلة بوطورة، دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثامن، جامعة تبسة 2013، ص 189.

<sup>3</sup> حبيبة بومعراي، التأمين ودوره في ضمان القروض البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2013، ص 76.

ويعرف أيضا :أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركات التأمين دفعات إلى المؤمن له (المقرض أو الجهة الدائنة) إذا زادت الخسائر الائتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين ، " ويعرف أيضا: " منتج تأميني يضمن الجهة التي تقوم بمنح الائتمان (الدائن) ضد خسائر عدم الدفع للديون <sup>1</sup>.

## ثانيا -إجراءات التأمين على القروض:

تتمثل إجراءات التأمين على القروض فيما يلي :

### 1. تحضير إقتراح التأمين:

يسبق مرحلة إكتتاب العقد بين طرفيه مهلة زمنية تخصص لدراسة الخطر الواجب تغطيته وأهم المتغيرات التابعة له، وقياس أهميته واختيار شروط العقد، كما تسمى هذه المرحلة بمرحلة "الوقاية و الرصد" على إعتبار لجوء المؤمن إلى تقديم إستمارة للدائن (البنك) الراغب في التأمين لغرض ملؤها و التي تحتوي المعلومات التالية:

#### • المؤسسة الراغبة في التأمين البنك :

- خبرة المؤسسة الراغبة في التأمين البنك يجب أن تحيط المعلومات الخاصة بالمؤمن له البنك بالبند التالية:
- خبرة المؤسسة في النشاط الذي تريد التأمين عليه، كما لو كانت مؤسسة حديثة التأسيس وتقدم منتجا جديدا أو لعملاء جدد، فهنا تكمن صعوبة العملية بالنسبة لشركة التأمين خاصة فيما تعلق بحساب القسط، وذلك لتعدد المتغيرات المجهولة و المحيطة بنشاط المؤمن.
- رقم الأعمال المحقق خلال السنوات السابقة، لتحديد وزن المؤسسة في السوق الإقتصادية.
- إحصاء الخسائر السابقة من أجل تحديد جيد للقسط، قد تكون هذه الإحصاءات إما التأخيرات الكبيرة عن السداد أو أسماء الزبائن المتسببين في الخسائر أو قيمة الدين التي لم تسترجع سابقا.

#### • المنتج المباع :

تطلب شركة التأمين معلومات مفصلة حول المنتج المورد من طرف المؤمن له، حتى تتمكن من تحديد فئة زبائن المؤمن له.

#### • الزبائن :

تركز شركة التأمين على تحديد عدد زبائن المؤمن له، تصنيفهم حسب رقم أعمالهم، طبيعتهم تجار جملة أو تجزئة ... (ونوع نشاطهم، حيث أن تنوع الزبائن يجعل المؤمن يغير في معدل القسط من فئة لأخرى.

<sup>1</sup> مياد أنيس محمد، التأمين على الإئتمان ودوره في إدارة المخاطر الإئتمانية وتعزيز عمليات التمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2015، ص 85.

• مدة القرض ( مدة السداد الممنوحة):

تعد عامل مهم، فكلما طالت مدة السداد زاد خطر العجز عن الوفاء، كما يجب ذكر شروط السداد وتواريخ الاستحقاق.

• شروط البيع:

تطلب شركة التأمين إبلاغها بشروط العملية التي تتعلق بنشاط المؤمن له، حيث يهتمها معرفة رغبة الدائن في تحديد تواريخ بداية سريان العقود التي يبرمها، الضمانات والزبائن الذين عهدهم في التأخر عن السداد.

2. اقتراح التأمين:

بعد الدراسة المعمقة للمعلومات المحصل عليها تبدأ مرحلة تكوين العقد والتي تشمل الشروط المقترحة من طرف المؤمن للمؤمن له لتغطية الخطر قبل التوقيع النهائي للعقد.

• شكل الوثيقة :

يمكن أن تأخذ وثيقة التأمين عدة أشكال أهمها:

- الوثيقة الإجمالية:

من منطلق التسمية، فنن المبدأ الأساسي لهذه الوثيقة هو " الكلية"، أي أنها تغطي القيمة الإجمالية لرقم أعمال المؤمن له، فهي بذلك توفر التغطية لكافة عمليات المؤمن له المحققة بطريقة مستمرة ومتكررة. بموجب هذه الوثيقة يتعين على المؤمن له شهريا التصريح بالمبلغ الإجمالي لرقم الأعمال الذي على أساسه يتحدد القسط، كما يجب عليه تحديد زبائنه بدقة.

- الوثيقة الجزافية :

موجهة أساسا للمؤسسات ذات العدد الكبير من الزبائن، لها قواعد تختلف عن سابقتها كالتصريح الثلاثي عن رقم الأعمال الخاص بالمؤمن له.

- الوثيقة الفردية :

هي وثيقة استثنائية في تأمين القروض، بسبب تغطيتها لعملية واحدة أو عدة عمليات تتميز بعدم تجددتها.

• طرق قبول الخطر:

يجب على المؤمن تحديد الخطر المغطى بدقة في شكل بنود واضحة في العقد وتحديد الحالات المستثناة أيضا، وبعد تحديد المؤمن للخطر جيدا يتمكن من حصر طرق قبوله لهذا الخطر، حيث ينته سبيلين لذلك:

### - الحالة فالحالة:

حسب هذه الطريقة يخضع المؤمن له، لاعتماد شركة التأمين لكل عملية يقوم بها، أين يحدد المؤمن طبيعة العملية، مدة القرض، طريقة السداد والضمانات المرتبطة بالعملية. ويتلاءم هذا النظام مع العمليات المحققة مع زبائن غير معرفين جدا للمؤمن له.

### - الخيار الجاري المستمر ذو المد غير المحدود:

يطبق هذا النظام على البنوك التجارية الراغبة في صفقات مستمرة جارية على نفس نوع العملية، ويلتزم المؤمن له بتحديد خبرته، عملاؤه والقف الجاري الذي يراه ضروريا وحتى طبيعة العملية. يمكن لشركة التأمين أن تلغي ضماناتها أو تخفض من قيمة التعويض عليها عندما تتلقى إخطارا من وكالات المعلومات أو من خبراءها الشخصيين عن عدم ملائمة زبون المؤمن له، ويعتبر هذا النظام مرنا جدا، بالنظر لسابقه، لأن مدة صلاحيته غير محدودة أي إلى غاية انقضاء تاريخ سريان العقد، وذلك في حالة عدم إلغاء الشركة للعقد أو تخلي المؤمن له عنه.

### 3. التسعير:

تتمثل التسعيرة في القسط أو المقابل أو الخدمات التي يقدمها المؤمن للمؤمن له، وعلى ضوء مختلف العناصر تضع شركة التأمين التسعيرة المناسبة لخصوصية كل دائن مؤمن له، مقصين بذلك مفهوم السلم، المعين مسبقا، مع الأخذ بعين الاعتبار التناسب بين القسط والخطر المغطى<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التأمين كأداة للتقليص من مخاطر القروض البنكية

التأمين كأداة للتقليص من مخاطر القروض البنكية<sup>2</sup>:

### أولا- إجراءات التأمين قبل حصول العجز عن السداد:

تختلف الإجراءات التأمينية على القروض المصرفية باختلاف أنواعها كالآتي:

### 1- إجراءات التأمين على القروض:

إن هذا التأمين يحمي البنوك من مخاطر عدم سداد المقترضين لقروضهم العقارية ولكنه لا يعتبر بمثابة كفيل للمقترض على القرض العقاري، حيث أنه لا يغطي الأقساط الغير مسددة نيابة عنه في حالة عجزه عن ذلك. لذا

<sup>1</sup> حمزة قادم، دور شركات التأمين في حماية قروض البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2014، ص: 54-55-56-57.

<sup>2</sup> فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص 194-195-196-197.

فإن هذا النوع من التأمين يحمي البنوك من تعثر المقترضين إلى أن يتم تحصيل الأقساط المتأخرة أو التنفيذ على الضمانات الموضوعة للقرض.

ويحتاج المؤمن له للتأمين على قرضه العقاري لتسهيل عملية اقتناء العقار الذي يرغب في الحصول عليه من خلال تخفيض قيمة الدفعة الأولى المطلوبة عادة من العميل كتمويل ذاتي مع زيادة فترة القرض وبالتالي تخفيض قيمة الأقساط الشهرية، وكذلك تخفيض الفائدة المترتبة على هذا النوع من القروض نظراً إلى وجود طرف ثالث مشارك في المخاطر والممثل في شركات التأمين.

والوثائق المطلوبة من المقترض في حالة تقدمه للبنك للاستفادة من الخدمات التي تقدمها شركة التأمين تختلف من بنك إلى آخر ومن بينها، وثيقة إثبات دخل المقترض وعمله، تقرير تخمين العقار، نسخة من عقد الشراء والموقع المشتري والبائع موضحاً فيه جميع الشروط والترتيبات بالبيع والشراء، وعادة ما يقوم البنك بتحويل تكلفة التأمين على المقرض المستفيد والمقترض الخيار، إما أن يدفع القسط من مصادره الذاتية دفعة واحدة أو يقوم البنك الممول بدفع القسط بالنيابة عن المقترض، بعد ذلك يقوم بتحصيل مبلغ قسط التأمين على القرض بحيث يسدد طوال مدة القرض مع القسط الشهري.

## 2- إجراءات التأمين على القروض الاستثمارية:

إن الإقراض للأغراض الاستثمارية أو المشروعات يشكل أداة إقراض هامة لدى البنوك والتأمين على هذه القروض، يضمن حقوق البنك المقرض في مواجهة المدين المقترض لاسيما في المشروعات الصناعية الصغيرة والأنشطة التجارية الناشئة، وتلجأ شركات التأمين عند ممارستها لهذا النوع من التأمين إلى ما يعرف باختيار الأخطار بمعنى أنها لا تقبل ضمان أية مؤسسة إلا بعد اختبار خاص عن وضعيتها، وذلك بإجراء تحليل دقيق لمدى قدرة المدين على الوفاء للمؤمن له إذ تلجأ إلى مؤسسات خاصة مكلفة بتقديم معلومات عن العملاء كالبنوك، كما تقوم بفحص ميزانية المؤسسة لمعرفة وضعيتها المالية ومن خلال ذلك توصل المؤمن إلى تقدير وضعية المؤسسة باتخاذ قراره بمنح الاعتماد أو عدم ذلك، وبمجرد حصوله على الاعتماد تقوم شركة التأمين بإصدار وثيقة تتعهد بموجبها بسداد المبالغ المستحقة للمؤمن له - البنك الممول - إما بطريقة الدفعة الواحدة لرصيد القرض دون فوائد التأخير أو الحلول محل المقترض في سداد أقساط القرض المستحقة عليه في مواعيد استحقاقها، في حالة عجز المقترض عن السداد خلال مدة التأمين.

### 3- إجراءات التأمين على القروض الاستهلاكية:

بما أن القروض الاستهلاكية تتضمن قروض السيارات والقروض الموجهة لاقتناء مختلف التجهيزات الاستهلاكية، إضافة إلى القروض الشخصية فيعتبر تأمين قروض السيارات من أهم التأمينات نظرا لزيادة كثافة السيارات سنويا بمعدلات مرتفعة، وتتم عملية التأمين على هذه القروض بموجب وثيقة تتعهد الشركة من خلالها بسداد المبالغ المستحقة للمؤمن له بموجب السندات الموقعة من طرف المقرض للمؤمن له، إذا ما توقف عن سدادها سواء بطريقة الدفعة الواحدة لرصيد المديونية في تاريخ التوقف عن السداد أو الحلول محل المقرض في سداد السندات الموقعة منه في مواعيد استحقاقها، شريطة أن يكون ذلك خلال مدة التأمين المذكورة بالوثيقة واتخاذ المؤمن له الإجراءات القانونية ضد المقرض والمنصوص بالوثيقة، وفي جميع الأحوال لن يتعدى التزام شركة التأمين أمام المؤمن له قيمة التأمين المبينة في الوثيقة.

#### ثانيا- الإجراءات عند حصول العجز عن السداد مع التعويض:

إن حدوث العجز عن السداد يدفع شركات التأمين إلى القيام بمجموعة من الإجراءات لتعويض البنك عن الخسائر الناتجة وتتمثل فيما يلي:

#### 1- الإجراءات :

يبدأ البنك باكتشاف خطر التوقف عن الدفع عندما يقدم العميل طلب تمديد الآجال أو تقسيط الاستحقاقات، ففي هذه الحالة يجب على البنك تنبيه شركة التأمين فورا بالتصريح عن توقف العميل عن الدفع خلال ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الاستحقاق الغير المدفوع الأولي، ويجب أن يرفق التصريح بملف يحتوي على كل المعلومات الخاصة بالقرض المؤمن. وعند تلقي شركة التأمين القرض الملف تقوم بما يلي:

- التأكد من أن قسط التأمين المستحق الأداء قد تم دفعه.
- تتأكد أيضا من أن التصريح قد حصل في الآجال المحددة لذلك في وثيقة التأمين.
- إذ لم يتم دفع قسط التأمين، تقوم الشركة بتسجيل الملف لديها وتصنفه بدون متابعة وتعلم البنك بذلك.
- إن توقف العميل عن الدفع كليا يلزم البنك بالتصريح بذلك لدى شركة تأمين القرض والتي تتبع مايلي:
- تتأكد من أن التصريح قد تم في الآجال المتفق عليها في وثيقة التأمين.
- تتأكد شركة تأمين القرض من أن سبب العجز عند السداد لم يستثن من الضمان.
- تتحقق من متانة وجدية التدابير التحفظية التي اتخذها البنك لحماية قرضه.
- تقيد الشركة اسم الزبون على قائمة المتخلفين عن الدفع.

- كما تدرس الشركة ملف تشخيص الزبون لتتأكد من توفر كل الوثائق المطلوبة في الشروط الخاصة وأن مضمون تلك الوثائق لا يشوبه شك وهي غير متناقضة فيما بينها.

## 2- التعويض:

إن المبدأ الأساسي في التعويض يقضي بأنه إذا كانت دراسة ملف القرض تظهر من خلالها عدم مسؤولية البنك في خسارة الدين، فإن شركة التأمين تباشر في تسوية الملف، ويتحقق التعويض عندما يتم إثبات حالة عجز المدين عن السداد، ولحساب التعويض يتم استئصال مقدار الخسارة التي تساوي المقدار الإجمالي للفواتير المنشئة للدين الغير مدفوع وذلك بعد طرح ما يلي:

- مجموع المبالغ المستلمة من المدين أو من الغير من أجل تغطية العجز عن السداد.
- القيم المتحصل عليها من بيع الضمانات.
- كل المبالغ القابلة للتحصيل عن طريق المقاصة.

إن تعويض الخسارة النهائية يتمثل في الفرق بين التعويض الإجمالي من جهة والناتج الصافي من بيع الضمانات من جهة أخرى وتتمثل الأخيرة في الفرق الحاصل من بيع الضمانات والمصاريف المتعلقة بالبيع، إن هذا التعويض ليس إلا جزئي مقارنة بمقدار الخسارة الفعلية وهذا نظرا لمبدأ التضامن بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له (البنك)، فإذا كانت شركة التأمين هي وحدها المكلفة بدفع التعويض إلا أن للبنك دور في تغطية الخطر.

## المطلب الثالث: الآليات التأمينية في الحد من مخاطر القروض البنكية

### أولا: آلية نقل الخطر من البنك إلى شركات التأمين:

تعتبر تقنية نقل المخاطر من أهم استراتيجيات البنك التي تهدف إلى تجنب أو تخفيف المخاطر وذلك بإتباع أساليب لنقل الخطر تساعد على ذلك<sup>1</sup>.

### 1-نقل الخطر عن طريق تمرير التكلفة:

تقوم البنوك بنقل الخطر للتخلص منه والمرتبط بالنشاط الذي تقوم به هذه البنوك من خلال منح مختلف القروض المصرفية والتأمين عليها للحماية من النتائج السلبية الناجمة عن مخاطرها، ويكون بالتأمين على موضوع القرض الذي يكون غالبا الضامن لقيمة هذا القرض، فمثلا في حالة تمويل شراء سيارة بالتقسيط عن طريق البنك، فما أن قيمة السيارة (الأصل) تساوي 70 % من القيمة السوقية لها، فإن البنك غالبا ما يلزم المشتري بإجراء تأمين شامل على السيارة والذي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة قسط التأمين على السيارة، لكن البنك عمليا قام بنقل

<sup>1</sup> فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

الخطر إلى شركة التأمين ومرر تكلفة الخطر إلى مشتري السيارة في نهاية المطاف، وتعتبر هذه العملية، من أكثر الطرق تداولاً لنقل الخطر من طرف البنك.

## 2-نقل الخطر عن طريق التحوط:

أما بالنسبة للطريقة الأخرى لنقل الخطر والتخلص منه فعن طريق عملية التحوط والتي تشتمل على نوعان أساسيان هما:

### • التحوط الطبيعي :

ينجم عن سياسات البنك التمويلية وحتى الاستثمارية، بحيث تؤدي إلى التخلص من الخطر كلياً أو جزئياً ومثال ذلك: التحوط الطبيعي للبنك ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال مدة الاستحقاق للموجودات والمطالب التي ترتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار الفائدة، كأن يكون لدى البنك 500 مليون من الودائع الآجلة لسنة، يدفع عليها فائدة ثابتة 5% سنوياً، فإذا ما أراد البنك أن يحمي هامش ربحه المتمثل بالفرق بين سعر الفائدة الذي يدفعه لمودعيه وسعر الفائدة الثابت الذي يفرضه على القروض الممنوحة لزبائنه ولتكن بفائدة 9 % ، فإن البنك يستطيع أن يتخلص من خطر تقلبات سعر الفائدة بشكل كلي فإن عليه أن يقوم بإقراض مبلغ 500 مليون تلك لمدة سنة أيضاً ومن هنا فإن البنك في هذه الحالة يحمي هامش الفائدة الذي يحتفظ به وهو 4% = 5% - 9% لأنه حقق تطابقاً تاماً بين مدد الاستحقاق لكل من موجوداته (القروض لسنة) ومطالبه (الودائع الآجلة لسنة أيضاً).

### • التحوط التعاقدي :

أما فيما يتعلق بالتحوط التعاقدي، فإن البنك يقوم بنقل الخطر من خلال استخدام ما يسمى بعقود الخيارات ومثال ذلك: أن تقوم شركة ما بالتحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار من خلال الدخول في عقد مستقبلي مع البنك .ويكون لهذه الشركة استحقاقاً عليها أن تسدده خلال مدة معينة ولتكن 3 أشهر من تاريخ الاستحقاق، وبما أن أسعار الصرف في تقلب مستمر فإن الشركة تلجأ إلى الدخول في عقد مستقبلي مدته 3 أشهر بحسب السعر الذي يحدده البنك، وذلك للتخلص من خطر تغير سعر الصرف وبموجب هذا العقد يكون البنك ملزم بتأمين هذا الاستحقاق، والشركة ملزمة بدفع السعر المتفق عليه للبنك في نهاية فترة العقد، إذا الشركة قامت بنقل الخطر المتعلق بتغير سعر الصرف إلى البنك من خلال دخولها في العقد المستقبلي أما البنك فقد اشترى هذا الخطر.

## ثانيا: آلية التأمين على الودائع للتقليل من مخاطر القروض :

يعتبر إقامة نظام تأمين الودائع أمراً حيويًا في تدعيم ثقة المودعين لزيادة قدرة البنوك على تجميع قدرة المدخرات التي سيعاد إقراضها للمؤسسات الاقتصادية لاستثمارها، لذا فهو يسعى إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض من خلال جمع المعلومات اللازمة التي تعبر عن الدور الوقائي والعلاجي لها<sup>1</sup>:

### 1-الدور الوقائي لنظام التأمين على الودائع:

ويتمثل في الوقاية من احتمال سوء إدارة الودائع بالكشف المبكر عنها وذلك بفضل الأساليب والضوابط التنظيمية والإدارية للرقابة المصرفية تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع لذلك تم تصميم نظام لضمان الودائع يحمي النظام المالي من المخاطر المصرفية وتتمثل هذه الأنظمة للتأمين على الودائع في:

#### ● نظام التأمين الضمني:

يأتي التأمين الضمني انطلاقاً من المفهوم السائد بأن الحكومة لا تقبل بضياع الأموال المودعين إذ إما إفلاس أحد البنوك وعجزه عن الوفاء لمودعه وعليه فهو غير مجسد في الواقع ويهتم بالمصلحة العامة للنظام المالي واستقراره.

#### ● نظام التأمين الصريح :

إن نظام ضمان الودائع المصرفية يعتمد على وجود قانون ضمان للودائع الذي يرسى قواعد وإجراءات عمل النظام وبشكل خاص فإن القانون نفسه هو الذي يحدد نوع المؤسسات المالية والودائع التي تعد مؤهلة للتأمين أو مشمولة بالتأمين كما يحدد شكل العضوية في النظام ما إذا كانت اختيارية أو إلزامية وكذلك الحجم الأقصى للودائع الذي يتم تأمينه وكيفية تمويل النظام، والأدوات التي يستخدمها المؤمن في حالة فشل البنك حيث أن حجم الحماية التي يوفرها نظام ضمان الودائع للمودعين يعتمد على الحد الأقصى الذي يغطيه التأمين والتي تحدده في القانون وهل المؤمن له صلاحيات التدخل لحل مشاكله.

#### ● نظام التأمين من حيث التغطية:

لتأمين على الودائع بالغرض من التغطية الجزئية تحمي صغار المودعين ويحمي انضباط الجهاز المصرفي من خلال ما يخسره كبار المودعين من ناتج التصفية حيث يفوق البنك الجيد والبنك المتعذر من غرض التغطية الكاملة 100% توفر الحماية ضد السحب في حالات الذعر المالي وتوحيد المعاملات فيما بين البنوك وغرض التغطية

شيخ ريم و طوليبه ناريمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 51-52-53.<sup>1</sup>

الخيارية يكفل حماية لصغار المودعين وكبار العملاء يتم تعويضهم فقط إذ كان الإفلاس يؤدي إلى انهيار البنك والحفاظ على الاستقرار.

والدور الوقائي يختلف من بلد لآخر من حيث القوانين المطبقة في الوقاية لنظام التأمين فبعض الدول لم يمنح القانون صلاحيات الوقائية لنظام التأمين وتستعين أنظمة التأمين على الودائع بعدة وسائل أساليب لهذا الدور الوقائي إذا تضع عددا من الضوابط يشترط توافرها لانضمام البنك للنظام كما يخضع البنك المنظم لعدد من المعايير التي تكفل متانة مركزه المالي توافر السيولة لديه ولقد تنامي دور هذه الأنظمة إلى الحد الذي وصل إلى تدخلها لدى البنوك الضعيفة لمنعها من عرض أسعار فائدة مرتفعة لإغراء مزيد من العملاء.

## 2-الدور العلاجي لنظام التأمين على الودائع:

يوجد العديد من المشكلات المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس البنك أو إعساره وللوقوف على دور نظام التأمين على الودائع في معالجة هذه المشكلات يجب التعرض للدور الذي تؤديه تلك النظم لمعالجتها من أهمها ما يلي:

### • مشكلات الائتمان الرديء:

تعد من أصعب المشاكل تواجه البنوك وهي أن يمنح البنك قروضا لا يستطيع استعادتها ولا الفوائد المستحقة عليه وهذا نتيجة الأسباب المتعلقة بالبنك كالتقصير في دراسة ملف القرض أو المتعلقة بنشاط العميل وما قد يتعرض إليه من مشاكل لأسباب اقتصادية عامة ومن خلال ذلك فإن نظام التأمين على الودائع يحدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية والودائع كما تعد نسبة من القروض للعميل بالنسبة لرأس مال البنك وتحديد نسب الديون مشكوك في تحصيلها وأحيانا تدخل في مراجعة بعض القروض للتحقق من استفاء البنك للسياسات والدراسات الائتمانية السليمة وتتدخل في اختيار أو طلب تغيير مسؤولي الائتمان بالبنك إذا لم يتوفر فيهم مستوى الخبرة والكفاءة.

### المبحث الثالث : الدراسات السابقة

لقد تم التعرض في الكثير من الدراسات للتأمين على القروض انطلاقا من الدور الذي يلعبه في المحافظة على استقرار البنوك وزيادة تطور الاقتصاد لبلد ما ، وفيما يلي يتم عرض أهم هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث:

#### المطلب الأول : الرسائل العلمية

##### أولا- أطروحات الدكتوراه :

#### 1- لكاص خالد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان : نظام التأمينات بين العائد والحماية<sup>1</sup>

يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

من خلال تطور النشاط لدى الأفراد والمجتمعات والنمط المعيشي تطور نظام التأمين ليتماشى ومتطلبات العصر، فهل التطور الذي عرفه نظام التأمين من خلال مختلف القوانين والمنتجات لم يجعل من الحماية شعارا لتعظيم أرباح شركات التأمين؟ وهل يمكن للتأمين أن يلعب دورا في تحقيق التنمية دون أخذ بعين الاعتبار البعد الديني للمجتمع؟ وماذا عن حالة الجزائر؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي للإشكالية طرح الباحث عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ما هو الخطر وما هو التأمين، وما هي العلاقة بينهما؟ هل لم تتغير أهداف ومبادئ التأمين مع تغير وتطور المجتمعات ؟ ماذا لو تم الاستغناء عن التأمين؟ ما هو البديل؟.
- ماذا عن التأمين من منظور الشريعة الإسلامية؟ وما هو دور الثقافات في تطوير المنتجات التأمينية؟ وهل فعلا يتعارض نظام التأمين التجاري في شكله الحالي مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ إن كان الوضع كذلك، هل الحل يكمن في البحث عن نظام جديد يبنى وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أم البحث على آليات تعمل على تكييف النظام الحالي مع أحكام الشريعة بإشراك رجال الدين ورجال الاقتصاد وكذا المختصين في قطاع التأمينات، لضمان نجاح النظام الجديد؟.
- ما هو الدور المباشر وغير مباشر للتأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وهل يمكن قياس أثر التأمين على التنمية الاقتصادية؟ وما هو دور التأمين في تحقيق التنمية المستدامة؟ ماذا عن حالة الجزائر؟
- ما هي الطرق الرياضية المستعملة في قطاع التأمين وما مدى تكييفها وتطويرها في الوطن العربي، وهل يمكن تطبيق هذه التقنيات الكمية لدراسة القطاع بالجزائر؟ وما هي الآليات؟

<sup>1</sup> لكاص خالد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط بعنوان : نظام التأمينات بين العائد والحماية، دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجزائر 3، 2012.

من بين أهم أهداف هذه الدراسة:

- محاولة الوصول إلى التعرف على التأمين من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا النشاط، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذا القطاع قطاعا قائما بذاته.
  - إبراز نظام متكامل ومتجانس بديل أو متمم للتأمين التجاري، من خلال أخذ بعين الاعتبار البعد العقائدي لدى طالبي وثائق التأمين، و هذا استنادا لاجتهادات جمهور العلماء في هذا المجال، والنتائج المتوصل إليها وكذا التعرف على الشبهات التي تشوب تعاملات هذا القطاع من غرر ومن ربا، ودراسة إمكانية تطبيق هذا النظام والآليات اللازمة لنجاح هذه التجربة في الجزائر.
  - محاولة دراسة العلاقة بين قطاع التأمين والنشاط الاقتصادي وكذا الدور الذي يلعبه التأمين في التنمية الاقتصادية، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد رأسمالي، وكيف يمكن لهذا القطاع أن يصبح الأداة المثلى لتمويل البرامج لتمويل المسطرة.
- توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- فيما يخص قطاع التأمينات بالجزائر، لقد بينت الدراسة إنتاج التأمين ومقارنته بحجم التعويضات المسجلة في الفترة 2005/1997 بالجزائر، أن مبدأ تعظيم العوائد لدى شركات التأمين غلب على مبدأ حماية حملة لوثائق من الأخطار المتوقعة.
  - وجود علاقة طردية بين أقساط التأمين ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا يوافق الفرضية التي تم وضعها في هذا النموذج، بحيث أنه كلما زاد الطلب على التأمين كلما زادت التراكمات المالية وزاد معها الناتج المحلي الخام وبالتالي زاد نصيب الفرد من الناتج.
  - مع عدم التوصل إلى نموذج يفسر هذه العلاقة، بسبب وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في كل النماذج المدروسة، وهذا رغم المحاولات المتعددة لتجاوز هذا المشكل، سواء بدراسة العلاقة بافتراض أشكال غير خطية أو غيرها من الاقتراحات التي تتخذ عادة لتجاوز مشكل الارتباط الذاتي، غير أنه تم التوصل في الأخير إلى أن المشكل يكمن أساسا في قلة البيانات (قصر السلسلة بـ 12مشاهدة فقط) رغم هذه المشاكل يقول الباحث أنه قام بتقديم نتائج يرجى بها أن تكون لبنة لبناء نموذج خاص بعلاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية بالجزائر.

## ثانيا - مذكرات الماستر :

### 1- هشام قداري.مذكرة ماستر في العلوم المالية ومحاسبة -LMD- بعنوان: دور التأمين في مواجهة مخاطر القروض البنكية في الجزائر.<sup>1</sup>

شهدت الجزائر في الفترة الأخيرة توسعا كبيرا في منح القروض الممنوحة في إطار عدة مشاريع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على استحداث مناصب شغل وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي رفع النمو للاقتصاد الوطني، والسؤال الجوهرى الذي يسعى للإجابة عليه يمكن بلورته عل النحو التالى:

ما هو الدور الذي يلعبه التأمين في مواجهة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية؟

هذه المشكلة قد دفعت لطرح بعض التساؤلات الفرعية هي:

- 1- ماذا يقصد بمخاطر القروض البنكية وكيف يمكن تسييرها؟
- 2- هل يكون للتأمين صفة الضمان للقروض البنكية في الجزائر؟
- 3- ماهي العلاقة بين شركات التأمين والبنوك في الجزائر؟

يهدف هذا البحث إلى إبراز مايلي:

- ماهية القروض البنكية وكذا سياستها.
  - الأخطار التي تتعرض لها البنوك في جميع نشاطاتها المرتبطة بعملية الإقراض.
  - بيان مدى أهمية تأمين على القروض بجميع أنواعها.
- توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تعتبر مخاطر الائتمانية من بين أهم المخاطر التي تعترض سبيل العملية الإقراضية للبنوك، والتي يتم معالجتها من خلال الإعتماد على الضمانات المطلوبة من العملاء وكذا سلامة المركز المالى للعميل بالإضافة إلى عدة اعتبارات لابد من توافرها؛ مهما تعددت الدراسات واختلفت السياسات التي تواجه بها البنوك مختلف المخاطر التي تتعرض لها، مثل وضع الاحتياطات والمخصصات المالية إلا أنها غير كافية، لذا يتحتم الأمر ضرورة وجود سياسة التأمين ضمن البدائل. لا يمكن للبنوك وشركات التأمين أن تقوم بممارسة نشاطها العادى دون الحاجة لتبادل الخدمات فيما بينهما، بهذا يكون لهما الدور في تفعيل النشاط المالى في الدولة.

<sup>1</sup> هشام قداري.مذكرة ماستر في العلوم المالية ومحاسبة ( LMD ) تخصص مالية وبنوك - بعنوان : دور التأمين في مواجهة مخاطر القروض البنكية في الجزائر -دراسة حالة (CRMA) جامعة تيارت 2020/2019.

2 - دري عبد الناصر - فيجل مبخوطة مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة تخصص مالية وبنوك بعنوان : تأمين مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة حالة- بنك ( BADR ) وكالة المسيلة ،جامعة المسيلة 2019/2018

يعتبر موضوع التأمينات على قروض البنك من المواضيع المهمة والحساسة في الدراسات الاقتصادية، وتعاملات البنوك باعتبار ما قد ينجر عنه من التبعات والمخاطر المحتملة يصعب التنبؤ بها لأسباب عدة، منها ما له علاقة بالبنك ومنها ما له علاقة بالعمل كتدخلات الحكومة بالقرارات الاقتصادية، هذه العوامل من شأنها أن تقف حاجزا أو حائلا دون إتمام عملية القرض أو استرداده. ولهذا فان الإشكالية الأساسية لهذا الموضوع هي: كيف يتم التأمين على القروض في البنوك التجارية الجزائرية، و ما هو واقعها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟. هذه الإشكالية يمكن توضيحها من خلال مجموعة من التساؤلات من بينها: ما هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟، ما المقصود بالقروض البنكية؟، هل يمكن الاعتماد على طريقة واحدة على قبول أو رفض مشروع ما.

يبرز في تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض والتأمين عليه من الأخطار، وكذلك السبل الكفيلة للتقليل منها، وكذلك معرفة منح القروض التي تكون لها علاقة مع دراسة الجدوى لهذه المشروعات . وكنتيجة وحوصلة لدراستنا المتعمقة بالبنوك من ناحية القروض والأخطار المحتملة، يمكننا القول:

- أن عملية منح الفرض لا تخلو من نسبة المخاطرة التي تمحق ضررا بالبنوك، وبالتالي من حق أي بنك اتخاذ ما يراه مناسبا من الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المحتملة، أو على الأقل التخفيف والحد منيا، التي تفضي إلى عدم استرداد البنك الأموال القرض الممنوحة للعملاء، فيعمل البنك على القيام بعملية تقديرية لقياس مخاطر الائتمان، التنبؤ بما قبل حدوثها، وبالنظر إلى المخاطر المتعمقة بالبنوك فهي عديدة ومتعددة منها ما هو متعلق بالبنك كمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر تقلبات الأسعار والصرف، تقلبات السوق، ومنها ما هو متعلق بالعمل كتدخلات الحكومة في القرارات الاقتصادية.

- أما المخاطر المتعلقة بالقروض الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية محل دراستنا التطبيقية ، فهي راجعة إلى العوامل الجوية المؤثرة على المحاصيل و المنتج، إضافة إلى عدم القدرة على التحكم في المردودية ، قلة مصادر القوى الفلاحية العاملة إلى غيرها من الأخطار الأخرى.

- أما من ناحية منح القرض في حد ذاته إلى العميل، فهو يخضع لمجموعة من المراحل والإجراءات والشروط المفروضة على العميل من شأنها أن تكون ضماناً للقرض تغطي قيمته، أو لاسترداد البنك لأموال القرض الممنوح، والقيام بعملية مراقبة لمشاريع العميل.

وكختام يمكن القول أنه على الرغم من اتخاذ البنك لإجراءات عديدة للوقاية من مخاطر منح القروض، إلا أن الخطر وإمكانية حدوثه تبقى واردة وتبدأ عوارضها بالظهور مع بداية عدم تسديد القروض الممنوحة.

### المطلب الثاني: مقالات ومدخلات العلمية:

لقد تطرقت هاته المجلة العلمية إلى موضوع آلية تأمين القروض في الحد من المخاطر البنكية:

## 1- د- فضيلة بوطورة - مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية.<sup>1</sup>

تعتبر القروض أهم نشاط مربح تسعى من خلاله البنوك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، غير أنها تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، ومن أجل تفاديها أو تقليلها تعتمد البنوك على العديد من السياسات والطرق الكفيلة بذلك، ومن بينها التأمينات على القروض بإختلاف أنواعها وإختلاف إجراءات التأمين عليها، حيث تعتمد كآلية تمنحها القدرة على التحوط المسبق من المخاطر خاصة مخاطر عدم السداد وبالتالي إحتوائها فور وقوعها عن طريق نقل وتجزئة الخطر بعلاقة تكاملية بين البنك وشركات التأمين ومن هذا المنطلق، يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو دور التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية في ولاية تبسة ؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التأمينات على القروض المصرفية في مواجهة مخاطر عدم السداد، باعتبار أن هذه الآلية تمنح البنوك القدرة على التحوط المسبق من المخاطر بتحويل الخطر من البنك إلى شركات التأمين، والتي بدورها تقوم بتوزيع الخطر من خلال نقل جزء منه إلى شركات إعادة التأمين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبانه وزعت على عينة من المسؤولين وموظفي الإقراض في البنوك العمومية الستة لولاية تبسة، للتأكيد على دور التغطية التأمينية للقروض الممنوحة من قبل البنوك المعنية حيث يتضح ذلك من خلال إجابات الباحثين على إستمارات الإستبانه، وإعتمادا على نتائج التحليل التي دعمت فرضية البحث وأهدافه تم التوصل

<sup>1</sup> فضيلة بوطورة ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية جامعة تبسة ، دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية ، دراسة حالة البنوك العمومية في ولاية تبسة ، الصفحة 185 العدد 08 جامعة تبسة ، ديسمبر 2013.

إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات التي تتوافق مع حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إزاء التغيرات العالمية المتسارعة في البيئة المصرفية.

### المطلب الثالث : الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

لقد تم التطرق في الدراسات السابقة على تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالنظر إلى المخاطر المتعمقة بالبنوك فهي عديدة ومتعددة منها ما هو متعلق بالبنك كمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر تقلبات الأسعار والصرف، تقلبات السوق، ومنها ما هو متعلق بالعميل كتدخلات الحكومة في القرارات الاقتصادية .

إلا أن دراستنا ركزت أولاً على مخاطر القروض وإدارتها والتي تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات، وبغية الوصول إلى القرار السليم في عملية منح القروض، فإن البنوك تولي عناية كبيرة باستثمار أموالها في المشاريع الناجحة والتي تعود عليها بالفائدة، وبالتالي تضمن استرداد أموال مودعيها، لذا ولاتخاذ القرار الائتماني الأمثل لابد من الاعتماد على العديد من البدائل .

وأما الجانب الثاني فأهتم بآلية تأمين القروض و الذي يلعب دوراً مميزاً في خضم المخاطر التي تعيشها مختلف الأنشطة الاقتصادية، هذه الرؤيا اتضحت من خلال الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه التأمين وذلك بواسطة نظام تحمل المخاطر بحيث تتعهد شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عن التبعات المالية جراء تحقق حدث معين ومتفق عليه في العقد، ما فرض على البنوك عقد اتفاقيات تأمين مخاطر القروض التي تمنحها لزبائنها. وكما هو معروف أن هدف أي بنك هو تحقيق الأرباح والمزيد من الإيرادات، هذه الأرباح مرتبطة أساساً بالطريقة المتبعة والمناسبة لتوظيف أموال البنك الممنوحة عمى شكل قروض للعملاء، وكنتيجه وحوصلة لدراستنا المتعلقة بالبنوك من ناحية القروض والأخطار المحتملة، وآلية تأمينها للحد من المخاطر البنكية يمكننا القول:

- أن عملية منح القرض لا تخلو من نسبة المخاطرة التي تلحق ضرراً بالبنوك، وبالتالي من حق أي بنك اتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المحتملة، أو على الأقل التخفيف والحد منها،

- أما من ناحية منح القرض في حد ذاته إلى العميل، فهو يخضع لمجموعة من المراحل والإجراءات والشروط المفروضة على العميل من شأنها أن تكون ضماناً للقرض تغطي قيمته، أو لاسترداد البنك لأموال القرض الممنوح، وإلزام المقرض على شرط تأمين القرض كمطلب احترازي..

- للتأمين دور فعال في تغطية مخاطر القروض و يعتبر كإستراتيجية آمان يعتمد عليها متخذ قرار التأمين (البنوك) للتخفيف من حالات القلق و الخوف من حدوث بعض الأخطار المحتملة.

## خلاصة الفصل الأول:

تعتبر القروض من أهم وسائل تمويل المشاريع والمؤسسات الاقتصادية فهي عمود من أعمدة الاقتصاد الناجح للدولة التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن خلال هذا العرض من الفصل نرى أن وظيفة منح القروض من أهم وأخطر وظائف البنوك ، فأى قرار يتعلق بمنح قرض يعتبر في الحقيقة ثقة مفتوحة من طرف البنك لزيائنه ، لذا كثيرا ما تجد البنوك نفسها أمام أخطار بسبب الدائنين والمؤسسات عند الوفاء بديونهم في الآجال المحددة ، لهذا فالبنك يسعى دائما لتجنب حدوث تلك المخاطر ويحاول التخفيف من وطأتها من خلال إجراءات وتدابير مسبقة.

ولكن بالرغم من استعمال كل الإجراءات المتخذة من طرف البنك إلا أن الخطر يبقى ملازما للقرض ، ولإزالة الشكوك والتخوفات من منح القرض وعدم الوفاء بالدين من طرف المقترض هنا يأتي دور مؤسسة التأمين التي تحاول إزالة كل هاته العقبات التي تقف أمام التطور الاقتصادي للبلاد من خلال تأمينها للقروض البنكية .

## الفصل الثاني :

تأمين القروض في الجزائر مع  
دراسة حالة الشركة الجزائرية  
للتأمينات وكالة الوادي

تمهيد:

نظرا للدور الذي تلعبه البنوك في التأثير على النشاط الإقتصادي للبلاد وعلى كمية النقود المتداولة خاصة منها القروض، كان من الضروري توافر آليات سلمية وواضحة لحماية القروض الممنوحة وذلك عن طريق التأمين ولإبراز أهميته وعلاقته بالبنوك سنتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : التأمين في الجزائر

المبحث الثاني : التأمين على القروض في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين C.A.A.R

## المبحث الأول: التأمين في الجزائر

يعتبر التأمين نشاط قديم النشأة، ظهر مع فكرة التعاون بين الأفراد، وتطور بتقدم الإنسان، إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، لذلك فقد أصبح التأمين ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد و المجتمعات إهمالها، وإغفال دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الأول: تعريف التأمين ونشأته في الجزائر

#### أولاً-تعريف التأمين :

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل كما يمكن تعريف التأمين على أنه وسيلة اجتماعية لاستبدال التأكد بعدم التأكد في مجال تجميع الأخطار وقد تكون تجارية أو غير تجارية، يتعلق التأمين بالأخطار المرتبطة بالفرد والممتلكات أو الأعمال والتي يحتمل أن تحدث بشكل غير متوقع، وحسب التعريف القانوني فيعد التأمين بمفهوم المادة 619 من القانون المدني الجزائري عقد يلتزم بموجبه المؤمن (شركة التأمين) تقديم إيراد أو أداء - تعويض مالي آخر - حسب ما أكتتب عليه لصالح المؤمن له أو للغير - أطراف أخرى مستفيدة - مقابل أقساط أو دفعات مالية أخرى، وذلك في حالة تحقق الخطر المبين في العقد<sup>1</sup>.

#### 1-تعريف المشرع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني على أنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي إشتراط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن<sup>2</sup>.

#### 2-تعريف بلانبول:

أما الفقيه الفرنسي، يعرف التأمين بأنه عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن، بأن يعوض شخصا آخر يسمى المؤمن له، عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير، مقابل مبلغ من النقود هو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن<sup>3</sup>.

فضيلة بوطورة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189<sup>1</sup>.

<sup>2</sup> محمد دبورين، محاضرات في: تقنيات التأمين وإعادة التأمين، جامعة محمد بوقرة، ولاية بومرداس، الجزائر، 2017، ص 8.

<sup>3</sup> محمد دبورين، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

### 3-تعريف جزييف هيمار:

عرف الأستاذ الفرنسي جوزيف هيمار التأمين عملية يتحصل بمقتضاها أحد الطرفين، وهو المؤمن له، نظير دفع القسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير، من الطرف الآخر، وهو المؤمن، بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معين عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء.<sup>1</sup>

#### ثانيا- نشأة التأمين:

نتاجا للسياسة التجارية المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك و خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، اهتدى الرجل الاقتصادي إلى ما يعرف بالقرض البحري من أجل ضمان سلعته فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالا مسبقا من مالك رؤوس الموال و تعهدوا له بإرجاعها له في حالة زائد فوائد إذا ألحقت السفينة بسلام، أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض، و من هذا نلاحظ و كأنه مؤسسة التأمين هو مالك المال و المؤمن هو التاجر، فإذا أهلكت السلعة دفع رب المال التعويض و هو القرض، أما إذا وصلت بسلام يدفع التاجر قسط التأمين و هي الفائدة، أما فيما يخص تقنين التأمين فكان من طرف المشرع الفرنسي في القرن 17 ويرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك، و التي تتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار والمحيطات، و هذا حذا حذوها كل من إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا، كما أنشأت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: خصائص، شروط وأهمية التأمين في الجزائر

##### أولا- خصائص عقد التأمين<sup>3</sup>:

1-عقد التأمين عقد معاوضة: لإبرام عقد التأمين يتولد حق المؤمن في الحصول على أقساط من المؤمن له، كما يتولد بالمقابل حق المؤمن له في الحصول على تعويض معلوم عند حلول الخطر المؤمن من أجله.

2-إن عقد التأمين ملزم للجانبين: ويعني به ما ورد في القانون المدني الجزائري في مادته ، 619 والتي تنص على هذه الخاصية كما يلي: "عقد التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي

<sup>1</sup> محمد دبورين، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

<sup>2</sup> زروقي إبراهيم، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعات التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير، 2012، الجزائر، ص3.

<sup>3</sup> بن وارث محمد، دروس في قانون التأمين الجزائري، دار الهومة، الجزائر، 2011 ، ص 10 .

إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي آخر في حالة في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.<sup>1</sup>

**3-إنه عقد إذعان:** هي العقود التي يعرض أحد الأطراف شروطه دون أن يناقشه الطرف الآخر، فيدعن بالشروط التي إشترطها الطرف المقابل، وهكذا يبدو من عقد التأمين أنه ليس عقد مساومة، ولكنه عقد إذعان، بمعنى أن المؤمن يعرض شروطه فيقبل بها المؤمن له.

**4-إنه عقد مستمر:** ومعنى ذلك أن عقد التأمين يمتد إلى أوقات متفرقة مستمرة، إذ قد ينتهي بعد نهاية المدة التي عقد من أجلها، وقد ينتهي بعد دفع التعويض لوقوع الخطر، إنطلاقا من دفع القسط (الإشتراك) أو من بداية دفع القسط الأول في حالة دفع الأقساط على مراحل متتالية.

**5-إنه عقد رضائي:** ويقصد به أنه عقد يتم بتوافر إرادة الطرفين معا، ويقول الدكتور السنهوري في هذا الصدد: "إنه لو وقفنا عند نصوص التقنين المدني في عقد التأمين لما كان هناك شك في أن عقد التأمين هو عقد رضائي ينعقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول".

**6-إنه عقد من العقود المسماة:** إنه عقد ورد تعيينه في الغالبية العظمى من قوانين العالم، كما وردت على الخصوص بنوده في القانون المدني الجزائري، و ذلك مثل عقد المقاوله، عقد البيع، عقد الإيجار، وعقد التأمين في القانون الجزائري ورد تحت عنوان عقود الغرر "الإذعان"، وذلك في الكتاب الثاني، الباب العاشر، الفصل الثالث.

**7-عقد احتمالي:** ويقصد به أنه عقد ينصب محله في الجانب على موضوع غير موجود أثناء إبرام العقد، فإذا كان بجانب القسط الذي يدفعه المؤمن له ن أمر معروف، فإن الخطر الذي لم يقع بعد، فهو غير معروف بالذات وبالقيمة، فهو إذا احتمالي، وقد يكون موضوعه معنويا لا غير، وذلك عندما يدفع المؤمن له القسط، في فترة معينة في العقد، ثم تنقضي مدة العقد، دون أن يتحقق أي خطر يستوجب التعويض.

#### ثانيا- شروط التأمين:

تسعى هيئات التأمين إلى تغطية كافة الأخطار لكن لا تقبل التأمين على أي خطر يعرض عليها بصفة مطلقة، بل تتخذ بعض الاحتياطات لأن هناك شروط أساسية وفنية يجب توفرها في أي خطر، هذه الشروط كالآتي<sup>1</sup>:

#### 1-الشروط الأساسية للتأمين : وتتمثل هذه الشروط في النقاط التالية :

- أن يكون الخطر محتمل الحدوث أي غير مؤكد وهذا الأمر يرفضه طرفا العقد.

فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص 190-191.

- أن يكون تحقق الخطر أمرا مستقبلا، فليس من المنطق أن يتم التأمين على خطر قد زال فعلا عند طلب التأمين عليه.

- أن لا يقع الخطر بإرادة المؤمن له، أي لا يتحقق الخطر نتيجة لعمل إرادي من المستفيد.

## 2-الشروط الفنية للتأمين : تتمثل الشروط الفنية للتأمين فيما يلي :

- إمكانية قياس الخطر كميا، ويقصد بها إمكانية استخدام الطرق الرياضية والإحصائية في قياس احتمال وقوع الخطر وتقدير التعويضات والأقساط التي ينبغي على المؤمن له دفعها.

- أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر مادية، حيث من المعروف أن عقد التأمين من عقود التعويض ومن هنا كانت الأهمية المادية للخسائر الناتجة عن تحقق الخطر.

- أن لا يكون الخطر من الصعب إثبات وقوعه، فلا يمكن مثلا التأمين على فقدان الذاكرة أو الصداع وذلك لصعوبة إثبات وقوع الخطر في مثل هذه الحالات.

## ثالثا -أهمية التأمين:

يستمد التأمين أهميته من الوظيفة الثلاثية التي يؤديها : الوظيفة النفسية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية<sup>1</sup>.

- فالوظيفة النفسية تعني أن التأمين يوفر للفرد نوعا من الإحساس بالاطمئنان ضد الخوف، وتوفير الأمان من المخاطر التي تحدق به، وبذلك فاستقرار الفرد النفسي يساعد على انتعاش تطوير وبلورة شخصيته.

- وأما الوظيفة الاجتماعية تتجلى في التكاتف وتعاون الأفراد المستكثبين في التأمين ضد خطر معين مشترك، فالأقساط التي تدفع، قد تعود على البعض منهم بالفائدة تغطية للخسائر التي قد تلحق بهم، ومن صور هذه الوظيفة الاجتماعية للتأمين، ما يعرف بالتأمينات الاجتماعية والمهنية وتعويض الحوادث، والأمراض المهنية، والتقاعد، والبطالة.

- ويقصد بالوظيفة الاقتصادية للتأمين، أن التأمين يعد من الوسائل المستعملة من طرف المجتمع للدخار، بجمع الأموال المشكلة للأقساط التي يدفعها المستكثبون في التأمين، فيتم تشغيل تلك الأموال، للحصول على فوائد اجتماعية، خاصة في أكثر الحالات، فإن الفائض من هذه الأموال بعد خصم ما يقدم تعويضا عن الخسائر، يشكل رأسا ماليا مهما، يستغل ويوظف في أمور ذات طابع اجتماعي.

<sup>1</sup> فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص 190-191 .

### المطلب الثالث: تقسيمات التأمين ومبادئه الأساسية

#### أولاً - التقسيمات الأساسية للتأمين:

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع متعددة ومختلفة، وذلك حسب الزاوية التي ننظر إليها للتأمين وفيما يلي أهم التقسيمات المختلفة للتأمين<sup>1</sup>:

#### 1- تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين أو الجهة التي تقوم بالتأمين:

##### • التأمين الخاص أو التجاري أو غير الإلزامي :

ويشمل جميع أنواع التأمين التي يكون للشخص الحرية في أن يختار بين أن يقوم بالتأمين أو لا دون أي إلزام من جهة معينة.

##### • التأمين الحكومي أو الاجتماعي أو الإلزامي :

ويشمل أنواع التأمين التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزماً بالتأمين ضده إما بحكم القانون أو بحكم آخر.

#### 2- تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن ضده:

##### • تأمينات الأشخاص

في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو قدرته على العمل، مثل التأمين على الحياة.

##### • تأمين الممتلكات :

في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بأموال المؤمن له، مثل تأمين الائتمان وتأمين الحريق.

##### • تأمينات المسؤولية المدنية :

في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له للغير، أي التأمين ضد الأخطار التي تصيب الغير ويكون الشخص مسؤولاً عنها مما قد يترتب عليها نقص في ذمته المالية، مثل تأمين المسؤولية المهنية للأطباء.

#### 3- التقسيم العملي للتأمين : يمكن تقسيم التأمين بشكل عام ووفقاً لأغراض العمل في شركة التأمين إلى:

مياد أنيس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 67 - 68 .<sup>1</sup>

• تأمينات الحياة :

وفي هذا النوع يتعهد المؤمن ب دفع مبلغ من المال إلى المؤمن له أو المستفيد عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة، أو يدفع له مرتبا لمدة محددة أو مدى الحياة حسب اتفاق العقد، وذلك مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له إلى المؤمن.

• التأمينات العامة :

وتشمل كل أنواع التأمينات التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة، مثل: تأمين الحريق، تأمين السرقة، تأمين الائتمان، تأمين المسؤولية المدنية.

ثانيا- المبادئ الأساسية للتأمين:

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها:

**1-مبدأ التعويض :** يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وفق الخطر المؤمن له، ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض، ويطبق هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.

**2-مبدأ المصلحة التأمينية :** يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له والمؤمن، وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر، وهذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد.

**3-مبدأ حسن النية :** حيث يلتزم المتعاقدين بالإدلاء بجميع البيانات عقد التأمين، فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات والشروحات التي تخص عقد التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات، وعليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية، وإخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد.

**4-مبدأ المشاركة :** حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد، ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له، وفقا لنسبة تأمينه أو ما يعادل القسط المحصل عليه<sup>1</sup>.

**5-مبدأ السبب القريب :** ويعني أن المؤمن يلتزم بدفع التعويض إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب لحدوث الخسارة، ويقصد بالسبب القريب السبب الذي يولد سلسلة من الحوادث المتصلة والتي تؤدي في النهاية إلى وقوع الخسارة، أي السبب القريب من حيث التسبب وليس القريب زمنيا.

عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة 1، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 18.

**6- مبدأ الحلول:** ينص هذا المبدأ على أن للمؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة المتسبب في وقوع الخطر المؤمن ضده وتحقق الخسائر المادية، وذلك في حدود مبلغ التعويض المدفوع، وينطبق هذا المبدأ على التأمينات التي تخضع لمبدأ التعويض.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني : التأمين على القروض في الجزائر

**المطلب الأول: مفهوم و الطبيعة القانونية للتأمين على القروض في الجزائر**

### أولاً- مفهوم التأمين على القرض :

إن مفهوم التأمين على القرض كان محل دراسة العديد من الفقهاء ويظهر ذلك من خلال هذه المفاهيم المقدمة والتي من بينها: تأمين القرض وسيلة من بين الوسائل المتخذة من طرف المؤسسة التي تقوم بعملية بيع حيث تؤمن خطر عجز زبونها.

من خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن لكل مؤسسة تقوم بعملية بيع مخاوف، التي تتجسد بالخصوص في عدم التأكد من تحصيل ثمن المبيعات، لهذا تعتمد المؤسسات على إحدى الطرق التي تضمن لها استرجاع مستحقاتها من البيوع وهي القروض التي لدى زبائنها، ومن بين هذه الطرق نجد طريقة التأمين على تلك القروض. وكذلك عرّف تأمين القرض بأنه "العقد الذي بواسطته يتحصل الدائن من المؤمن في مقابل دفعه لأقساط ، على ضمان أخطار القرض أي ضد خطر إعسار مدينه أو مدينيه، أو بكل بساطة ضد عدم الدفع عند الاستحقاق" كما عرف الدكتور " عبد الرزاق بن خروف " : "تأمين القرض هو اتفاق بين مؤمن ومكتتب تأمين يكون غالبا مؤسسة صناعية أو تجارية، ترغب في الحصول على ضمان دفع الديون الناتجة عن بيع أو خدمات من طرف الملتزمين بالوفاء بها، في حالة إخلال هؤلاء بالتزاماتهم يعرض المؤمن له إما بمجرد حلول أجل استحقاق الدين، وإما بعد مرور مدة معينة من أجل الوفاء، وإما بعد أن تثبت عدم ملاءمتهم"<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن التوصل إلى أن التأمين على القرض يتم بين مؤمن ومؤسسة مكتتبة للتأمين، غالبا ما تكون تجارية أو صناعية، وهدف التأمين على القرض هو ضمان الديون التي تملكها لدى زبائنها من جراء قيامها بعمليات البيع أو بتقديم الخدمات وتغطية خطر عدم ملاءمة المدين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>مياد أنيس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>2</sup> بن خروف عبد الرزاق ، النظام القانوني للتأمين على القرض في الجزائر، معهد الحقوق بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 9-10.

<sup>3</sup> المادة 30 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات ج.ر.ج. عدد 13 لسنة 1995 معدّل ومتمم.

## ثانيا- الطبيعة القانونية للتأمين على القرض

أثارت الطبيعة القانونية للتأمين على القرض عدة تساؤلات ونقاشات مختلفة بين عدد من الفقهاء الذين حاولوا إبراز آرائهم المختلفة، والتي من خلالها تم التوصل إلى تصنيف تأمين القرض ضمن مختلف التصنيفات التأمينية، كما أثار سكوت المشرع الجزائري في الأمر رقم 07-95 المتعلق بالتأمينات فيما يخص التأمين على القرض، العديد من التساؤلات، خاصة وأنه يمارس حاليا من طرف العديد من شركات التأمين الجزائرية العامة منها والخاصة، فمن خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى موقف الفقه من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض ، وما هو موقف المشرع الجزائري من التأمين على القرض .

### 1- موقف الفقه من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض :

انقسم الفقه حول الطبيعة القانونية للتأمين على القرض إلى فريقين، وكل فريق منهم يحاول تحديد طبيعة التأمين على القرض مبررا ذلك بحجج مدعمة لأرائهم <sup>1</sup>.

إن الفريق الأول ينفي اعتبار التأمين على القرض على أنه عقد تأميني، وإنما يعتبره مجرد نشاط من اختصاص المؤسسات المالية، لاسيما المصارف ذلك بحجة أن المؤمن في التأمين على القرض يدفع مبلغ التعويض عندما يتوقف المدين عن دفع الدين في أجل الاستحقاق ، وهذا يتنافى مع مبدأ أساسي لوظيفة التأمينات والمتمثل في دفع التعويض عند تحقق الضياع النهائي لحق الدائن، وتوقف المدين عن دفع ديونه لا يفسر الضياع النهائي نحو الدائن، وبالتالي يعتبر عقد قرض من اختصاص المؤسسات المالية وليس شركات التأمين.

كما يرون أنه لو تضمن قانون التأمينات تأمين القرض لكان ذلك عائقا يحول دون تطور عمليات التأمين على القرض، مما يتميز به قانون التأمينات بقواعده الآمرة التي تهدف لحماية الطرف الضعيف في الأمور التجارية، عكس عمليات التأمين على القرض التي تغطي أخطار وهمية لا وجود لها.

أما الفريق الثاني فيعتبر التأمين على القرض عقدا تأمينيا كبقية عقود التأمين الأخرى، فهو يتميز مثله مثل عقود التأمين المعروفة بنفس الخصائص، مبرزين رأيهم على أن فكرة الخطر والضرر ينشأ عن توقف التاجر المقترض عن دفع ديونه مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالدائن المقترض، لأنه يؤدي إلى شهر إفلاسه، ويضيف هذا الفريق أيضا إلى أنه لو أخضعنا تأمين القرض للمبادئ العامة الموجودة في القانون المدني لوفرنّا إمكانية وقوعه في التعسف من طرف شركات التأمين <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فضيل نورة، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> BASTIN jean, La défaillance de paiement et sa protection ( L'assurance-crédit), Paris, 1991,p158.

من خلال هذين الرأيين توصلنا إلى أن التأمين على القرض يحتوي على جانبين، أحد في و الآخر قانوني، فالجانب الفني يتمثل في قيام شركة التأمين بصفقتها المؤمن له بتغطية الخطر الذي يتعرض له المؤمن له و المتمثل في عدم دفع المدين لديونه نتيجة لإعساره أو إفلاسه، كما تقوم العملية التأمينية في التعاون المنظم بين مجموع المستأمنين المعرضين لنفس الخطر، و ذلك من خلال ما يدفعونه من أقساط مقابل تعويض المؤمن له عند تحقق إفلاس أحدهم.

كما تقوم شركة التأمين بتجميع المخاطر المتشابهة، و إجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء، التي تحدد سعر القسط بصفة يضمن تغطية ما يتحقق من المخاطر المؤمن ضدها بإضافة نسبة من الربح لفائدة الشركة المؤمنة مقابل قيامها بهذه الوظيفة.

أما الجانب القانوني التأمين القرض، فيتعلق بالعقد المبرم بين شركة التأمين و المؤمن له(مؤسسة تجارية أو صناعية) تتضمن الالتزامات المتبادلة بين أطرافها<sup>1</sup>.

## 2- موقف المشرع الجزائري من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض:

يجد تأمين القرض مكانته ضمن صنف التأمينات على الأضرار والتي هي تأمينات تتعلق بمال المؤمن له، فهو إذن تأمين على الأشياء ، فتؤمن شركة التأمين الأخطار التي تهدد المؤمن له في ماله. والتأمين على القرض، تأمين على خطر يهدد المؤمن له في ماله، فهو عكس التأمين الشخصي ، يخضع للمبدأ التعويضي، طبقا للمادة 623 من القانون المدني الجزائري ، والتي تنص على "لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه، بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين"<sup>2</sup>. ومن خلال هذه المادة يمكن استخلاص أن الصفة التعويضية للتأمين على الأضرار لا تكون مصدرا لإثراء المؤمن له على حساب المؤمن لتفادي التعمد في إحداث الخطر من طرف المؤمن له، وبنفس المعنى وردت المادة 1330 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم رقم بالقانون 04-06<sup>3</sup>.

يعطي التأمين على الأملاك للمؤمن له، في حالة وقوع حدث منصوص عليه في العقد، الحق في التعويض حسب شروط عقد التأمين و ينبغي أن لا يتعدى التعويض مبلغ قيمة إستبدال الملك المنقول المؤمن أو قيمة إعادة بناء الملك عل العقاري المؤمن عند وقوع الحادث يمكن أن ينص العقد على المؤمن له تخفيض من التعويض في شكل حق يقتطع منه على أن يحدد ذلك مسبقا"

<sup>1</sup> شلغوم رحيمة، مرجع سابق، ص 125.

<sup>2</sup> أمر رقم 75\_58 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني.

<sup>3</sup> أمر رقم 95-07 ، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق .

## المطلب الثاني: شركات التأمين وعلاقتها بالبنوك

### أولاً- تعريف شركات التأمين:

تمارس التأمين شركات تأخذ أشكالاً قانونية مختلفة باختلاف الأوقات واختلاف الدول واختلاف طبيعة التأمين المقدمة فقد تمارس خدمات التأمين من قبل شركات عائدها للدول فتوفر غطاء التأمين لشركات الدولة المختلفة ولقطاعات الأخرى كالحاصل والمختلط منافسة في ذلك أية شركات تأمين عاملة أخرى، وقد يمارس نشاط التأمين من قبل شركات عائدها الإدارية إلى القطاع الخاص.

شركات التأمين هي مؤسسات مالية لكنها تختلف عن البنوك وشركات الاستثمار من حيث أهدافها المعلنة وأشكالها القانونية، الأمر الطبي فرض نمطاً مالياً كلي الوجود لأنماط التأمين والتي هي التأمين الجماعي، شركات التأمين على امتداد الحياة، شركات التأمين الشاملة وشركات التأمين المتغيرة، وتعرف شركات التأمين بأنها مؤسسات تقوم بتقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فبسبب وجود شركة التأمين كان بهدف تلبية احتياجات العملاء من أجل حمايتهم من المخاطر وكسب الأرباح،<sup>1</sup> وتعرف شركات التأمين على أنها: منشآت مالية تقوم بأعمال التأمين ضد المخاطر لصالح الغير في أشكال مختلفة.

في تعريف آخر: تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، وهذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين.

التأمين خدمتها التأمينية لصالح عملائها بهدف تلبية احتياجاتهم ضد المخاطر المحتملة الوقوع مستقبلاً والتي يمكن أن تسبب لهم خسائر في شخصهم أو ممتلكاتهم أو مسؤوليتهم اتجاه الغير.<sup>2</sup>

### ثانياً- أقسام شركات التأمين:

تأتي أهمية عرض أقسام شركة التأمين من أنها طريقة لفهم العملية التي خلالها عملية التأمين وكيفية تأدية الشركة لوظائفها المتعددة كالتسعير والإنتاج وتسوية المتطلبات وغيرها<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> لعللى أحلام، دور شركات التأمين في تقليل المخاطر الائتمانية لدى البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 109.

<sup>2</sup> حسان ناصف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018، ص 31.

<sup>3</sup> لعللى أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 118.

- 1- **قسم الإنتاج** : إن من أهم الوظائف التي تقوم بها شركة التأمين هو تأمين بيع عدد كاف من الوثائق وذلك لأنه مع زيادة عدد المؤمنين لهم تزداد قدرة الشركة على الاستمرار وتسمى هذه العملية بعملية الإنتاج، ويطلق عادة على الوكلاء والمندوبين إسم المنتجين، وذلك كونهم الجهة التي من خلالها تتم عملية بيع الخدمة التأمينية ويطلق على القسم الذي يتابع عملية الإنتاج بقسم الإنتاج.
- 2- **قسم الإصدار** : وهو القسم الذي يحدد تعرفه الأخطار بعد تصنيفها من حيث الخسارة المتوقعة ونوعية العمل وبناء على هذا التصنيف تقرر الشركة إصدار وثيقة التأمين أو عدم إصدارها.
- 3- **قسم الحوادث** : وهو القسم الذي يتابع الحوادث ويقوم بتسجيلها وإحصاء عدد مرات وقوعها وذلك عن طريق خبراء في موضوع الحادث وتراقب الحوادث المتكررة وذلك للنظر في شروط التأمين عند تجديد العقد. كما ويقوم هذا القسم بتقدير قيمة الخسائر المتحققة التي تنتج عن الحادث والتي لم تغطي في العقد وذلك لتقدير قيمة الإحتياطي اللازم لمواجهة مثل هذه الحوادث.
- 4- **قسم المطالبات** : وتكون وظيفة هذا القسم الكشف عن مدى الخسائر المتحققة و ذلك لتحديد قيمة التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر المثبتة عن طريق مسؤول يسمى مسوي الخسائر Adjustor Losses.
- 5- **قسم التسويق** : وساهم بإعداد الخطط كخطة الشراء وأعمال المتابعة ويتوكل مهمة دراسة تسويق التأمين المتكامل وبلورة الوعي التأميني لدى الأفراد.
- 6- **قسم المالية** : ويعني بإدارة مصادر واستخدامات الأموال التي تضمنت التدفق النقدي المناسب من وإلى الشركة والقيام بكل الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك من عمليات قبض وصرف وأداء موازين المراجعة والحسابات الختامية.
- 7- **قسم الخدمات** : وهو من الأقسام التي تلحق عادة الأفراد ويتهم هذا القسم بخدمة العاملين في الشركة ابتداءا بتهيئة مستلزمات عملهم وإنهاءا بحماية وصيانة تلك المستلزمات ويشمل ذلك شؤون البريد والطابعة.
- 8- **قسم الأفراد** : ويعني بإدارة الموارد البشرية كالتعيين والتدريب ومراعاة شؤون العاملين لغاية الإحالة على التقاعد.
- 9- **قسم الأجهزة الإلكترونية** : ويشمل الحاسب الإلكتروني وغيره من الأجهزة الدقيقة حيث يتولى القسم إعداد وتصميم البرامج الجاهزة أو تنظيم وتجهيز الأجهزة.

**10- قسم المراقبة والتخطيط والتوجيه:** ويهتم برقابة أداء الأفراد ومراقبة الأعمال المحاسبية وإبداء التوجيهات لتخطي العقبات و تحديد المسارات الصحيحة بما يحقق الخطة المقررة.

**11- قسم المحاسبة:** وهو كأي قسم محاسبة في شركة أخرى ويقوم بمهام أساسية مثل محاسبة العملاء و إعداد الإيصالات المختلفة كما ويقوم بتحليل المعطيات والإحصاءات والمقبوضات و المدفوعات مما يساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الحالي والمستقبل.

**12- القسم الفني:** وينقسم هذا القسم إلى قسمين:

-قسم الإكتواريا: وتكون وظيفة هذا القسم هو معرفة القسط التأميني اللازم معرفته نظير خطر معين ووضع سعر يناسب كل أنواع التأمينات المختلفة.

-قسم الإستثمار: تكون وظيفة هذا القسم هو دراسة الأحوال الإقتصادية في البلد والبحث عن فرص إستثمارية تدر الأرباح على الشركة بحيث تتلائم هذه الإستثمارات مع الإلتزامات المتوقعة للشركة.

**ثانيا- شركات التأمين في الجزائر:**

يتكون قطاع التأمين حاليا من 18 شركة التأمين مشكلة كما يلي :

**1-الشركات العمومية:**

**1-1-شركات عمومية غير متخصصة :** وتتمثل في :

**1-1-1-الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين C.A.A.R :**

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر أنشأت سنة 1963 ، حيث كانت تعتبر كصندوق للتأمين وإعادة التأمين، وجعلتها الجزائر آنذاك وسيلة لمراقبة سوق التأمين، وفي سنة 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ، وفي سنة 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT ، وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية.

وفي سنة 1989 ومع إلغاء قانون التخصص و الإنتقال إلى الإستقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص)، وعلى غرار كل الشركات أصبحت الشركة تمارس كل أنواع التأمين.

### 1-1-2- الشركة الجزائرية للتأمين S.A.A :

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 12 سبتمبر 1963 في صورة مختلطة، وتحتوي على شبكة تجارية كبيرة، شبكة توزيعها 24 وحدة و 309 وكالة، كما تستخدم أكثر من 5000 عامل ومنذ سنة 1976 أصبحت هذه الشركة مختصة في تأمين السيارات والأخطار الصناعية وتأمينات الحياة، وهذا مع ظهور قانون التخصص، حيث أصبحت تؤمن على حوالي 80% من الحظيرة الوطنية للسيارات وبهذا فإنها تعتبر الشركة التي لها علاقة كبيرة مع الجمهور.

### 1-1-3- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل C.A.A.T :

في إطار إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل أنشأت هذه الشركة سنة 1985 حيث إهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل، وذلك طبقا لمبدأ التخصص و إحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة أصبحت مؤسسة إقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين وذلك في 6 أفريل 1998، تتكون هذه الشركة من 4 وحدات تجارية و 50 وكالة متمركزة في الموانئ البحرية.

### 1-2- الشركات العمومية المتخصصة: وتتمثل في :

#### 1-2-1- الشركة المركزية لإعادة التأمين C.C.R :

بدأت الشركة نشاطها عام 1975 قصد تحقيق المهام التالية

- المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين.
- ترقية التعاون الدولي و الإقليمي في مجال إعادة التأمين

#### 1-2-2- شركة تأمين الحروقات C.A.S.H :

بدأت الشركة نشاطها الفعلي في 18 جويلية 1999، وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدر بـ: 1800 مليون دج، وتباشر في تأمين الحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى.

### 1-2-3- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات C.A.G.E.X :

نشأت الشركة في 10 جانفي 1996 بموجب الأمر 07/96 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير، وإعتمدت بمرسوم رقم 235/26 في 20 جويلية 1996 وهي شركة عمومية متخصصة، يبلغ رأسمالها حاليا 450 مليون دج، وتتمثل مهام الشركة في:

- ضمان العمليات المتوجهة للتصدير لحسابها الخاص ولحساب الدولة.

- ضمان تحويل الصادرات وتقديم النصائح والمساعدة للمصدر و تزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية.

#### 1-2-4- شركة ضمان القرض العقاري S.G.C.I :

وهي مؤسسة عمومية إقتصادية، أنشأت في 18 ماي 1999 برأس مال قدره 1000 مليون دج وتتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها.

#### 1-3-3- التعاضديات : وتتمثل في:

#### 1-3-1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A :

تعتبر من أقدم أنواع التأمين، حيث هذا النوع كان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطهم وهي شركة مدنية للأشخاص ذات طابع تعاوني برأس مال متغير، يتكون هذا الصندوق من 62 صندوق محليا، كما أنها متواجدة على مستوى الدوائر والبلديات، ويضمن الصندوق الأخطار التالية: البرد، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل والتمور، والتأمين على أجسام السفن، الصيد والإستغلال الفلاحي<sup>1</sup>.

#### 1-3-2- التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة M.A.A.T.E.C :

تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة تم تأسيسها 16 ديسمبر عام 1964، فمنذ هذا التاريخ أخذت التعاضدية على عاتقها مسؤولية تطوير قطاع التأمين التأمين الجزائري، ووضعت معايير قياسية لجودة خدمات التأمين وطرحت برامج جديدة لتغطية احتياجات العملاء. ومع مرور 47 سنة على تأسيسها شهدت التعاضدية تحولا جذريا في وجهها ومستوى أدائها و هيكلها و في ضل هذه التغيرات و التطورات وضعت التعاضدية رؤيا و تطور جديدا للشكل الذي يمكن للمجتمع رؤيتها له و إدراك علاماتها التجارية، شعارها الجديد بألوان جديدة، و بهذا أصبح للتعاضدية هوية أكثر حيوية و جاذبية تعكس قوتها<sup>2</sup>.

#### 2-الشركات الخاصة:

يوجد شركات تأمين خاصة متعددة نذكر من أهمها:

#### 2-1- الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار AGCL :

اعتمدت في 9 نوفمبر 1998 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رأس مالها الاجتماعي يقدر بـ 2 مليار دج.

<sup>1</sup> مدون لحسن و ثوامة محمد، التسويق في مجال التأمين حالة منتج جديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2014، ص 49-50-51.

<sup>2</sup> <http://www.maatec.dz>

## 2-2- TRUST Ageria :

وهي شركة للتأمين وإعادة التأمين، وهي شركة مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60%، قطر بحصة 5%، أما حصة الجزائر تبلغ 35، أعتمدت الشركة في نوفمبر 1997 برأس مال اجتماعي يقدر بـ 1.8 مليار دينار جزائري

## 2-3- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR :

أنشأت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين برأس مال اجتماعي مقدر بـ 450 مليون دينار جزائري.

## 2-4- الجزائر للتأمينات 2A :

أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ومنح لها الإعتماد في 5 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين ويقدر رأس مالها بـ 500 مليون دينار .

## 2-5- صندوق ضمان الأسواق العمومية CGMP :

وهي مؤسسة مالية متخصصة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/98 في 21 فيفري 1998 وتمثل مهام هذا الصندوق في:

- تسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية في قطاع الهياكل القاعدية و البناء.
- منح ضمانات بمختلف أنواعها.
- الاستفادة من تسبيقات تعاقدية و قانونية موجهة لتغطية نفقات تنفيذ الأسواق العمومية و طلباتها.

## 2-6- مجموعة التأمينات المتوسطة GAM :

أنشأت في 8 جويلية 2001، وتقوم بتدعيم موقف التأمين في الجزائر، وتعتمد 9 سماسة تأمين.

## 2-7- شركة البركة والأمان:

وفقا للأمر المؤرخ في 20 ذو الحجة 1420 الموافق لـ 26 مارس 2000 اعتمدت شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين وفقا لأمر 07/95 والمرسوم 267/96 المؤرخ في 3 أوت 1996 حدد شروط منح اعتماد شركة التأمين وإعادة التأمين لتطبيق عمليات و أصناف فروع التأمين التالية: تأمين السيارات، تأمين النقل، التأمين الزراعي، تأمين الحريق، تأمين الكوارث الطبيعية، التأمين على الحيوانات، التأمين على المسؤولية المدنية، تأمين الأشخاص، تأمين الحوادث الجسمانية، التأمين على الحياة والوفاة، تأمين القرض.

## 2-8- سلامة للتأمينات:

تمت الموافقة على شركة سلامة في 26 مارس 2000 من قبل وزارة المالية لممارسة كل عمليات التأمين، شكلها القانوني هو من نوع (SPA)، يقدر رأس مالها بـ 2 مليار دج، وهي شركة تابعة لمجموعة التأمين وإعادة التأمين الدولية سلامة الشركة الإسلامية العربية للتأمين، لها 4 مديريات جهوية.

## 2-9- شركة ALLIANCE للتأمينات:

هي شركة مساهمة "مساهمين" محليين تأسست في 5 جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بتأسيس السوق الوطنية للتأمين.<sup>1</sup>

### ثالثا - العلاقة بين شركات التأمين والبنوك

#### 1- الخدمات المتبادلة بين شركات التأمين و البنوك:

لا يمكن للبنوك وشركات التأمين أن تقوم بممارسة نشاطها العادي دون الحاجة لتبادل الخدمات في ما بينهما، فالبنوك تحتاج لشركات التأمين من خلال ما توفره لها من خدمات تحتاج إليها في مسيرتها العملية. يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من الخدمات التأمينية المقدمة للبنوك والموجهة للعملية الإقراضية<sup>2</sup>:

1-1- توفر شركات التأمين وثائق تأمينية تتناسب مع النشاط البنكي من أهمها تأمين ضد مخاطر الحريق والأخطار اللاحقة، وهي موجهة لتغطية مختلف الضمانات التي يقدمها العملاء لدائرة التسهيلات البنكية كضمان للقروض التي يحصلون عليها، والتي من مصلحة البنك أن يحافظ عليها حتى يستردها العميل في حالة وفائه بالدين الذي يستحق عليه، أو تزول لصالح البنك في حالة العسر عن التسديد.

1-2- وثائق تأمين الحياة الموجهة للعملاء طالبي القروض التي تشترطها دائرة التسهيلات الائتمانية كضمان أساسي للحصول على القرض المطلوب حتى يضمن البنك سداد أقساط القرض في حالة وفاة العميل بحيث لا يستطيع البنك الحصول على باقي الأقساط غير المسددة بسبب تعرضه لخطر للوفاة.

1-3- توفر شركات التأمين تغطية مخاطر الديون المتعثرة والتي تقدمها في الوقت الذي يتقدم فيه العميل إلى البنك قصد الحصول على القرض فيتم تحويل مخاطر عدم السداد أو ما يعرف بالديون المتعثرة من قبل البنك إلى شركات التأمين، وفي حالة تعثر العميل عن سداد مجموعة من الأقساط، هنا تتبنى شركة التأمين المسؤولية وتسدد عوضا عن

مدون لحسن و ثوامة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 52-53-54.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> حبيبة بومعراي، مرجع سبق ذكره، ص 82-83-84.

العميل في المقابل يمكن لشركة التأمين الرجوع على العميل صاحب الدين المتعثر في استيفاء حقوقها سواء كان ذلك واديا أو قضائيا.

1-4- عندما يتقدم العميل للبنك قصد الحصول على قرض لشراء سيارة مثلا، يطلب منه أن يقدم وثيقة تأمين السيارة والتي يكون فيها البنك مستفيدا في حال تعرض السيارة لأي خطر محتمل وتتحصل على التعويضات التي تكون لها بمثابة تسديد لقيمة الأقساط التي توقف عن تسديدها فهذه عبارة عن خدمة مزدوجة تحمي فيها شركات التأمين وتضمن جل التبعات المالية التي تلحق بالعميل والبنك بحكم العلاقة التي تربطهما.

1-5- كما ذكرنا سالفًا أن البنك يمنح قروض موجهة للاستيراد والتصدير وتعرفا بالاعتماد المستندي ومثل هذه القروض توفر لها شركات التأمين تغطية خاصة بها، حيث تشترط دائرة الاعتمادات المستندية أن يقدم العميل عند فتح الاعتماد رهنا بحريا يشمل في العادة السفينة أو البضاعة أو أجرة الشحن..، لذلك وجب تأمينها لدى شركات التأمين لتغطية مختلف الأخطار التي تتعرض لها.

1-6- عندما تشارك البنوك في عمليات تمويل مشروع معين، فالضرورة هنا تستدعي وجوب توفر وثيقة تأمين البناء منذ بداية المشروع وحتى تسليمه، ضمانا لتغطية كل الأضرار المادية والمسؤولية تجاه الغير التي تلحق خسائر بالبنك.

1-7- إذا تقدم مسير مؤسسة لطلب قرض استثماري من البنك، فوجب عليه اكتتاب وثيقة تأمين من الحريق وأخرى من الكوارث الطبيعية لدى شركات التأمين بحيث يكون المستفيد من التعويضات في حال تحقق الخطر هو البنك حتى يضمن هذا الأخير سداد جميع أقساط القرض أو حماية لضمائنه المتحصل عليها من المؤسسة المقترضة، والتي عادة تكون عقارات.

البنوك توفر لشركات التأمين بدورها جملة من الخدمات التي لا تستطيع شركات التأمين الاستغناء عنها، ويمكن أن نذكر من بينها:

- تعتبر البنوك من المصادر الخصبة والمستمرة لحصول شركات التأمين على عملاء جدد في كافة فروع التأمين من حياة (فردية، جماعية، صحي)، وتأمين سيارات، وتأمين بحري وتأمين حوادث شخصية، وهندسي وغير ذلك، ويتميز هؤلاء العملاء غالبا بقدرة مالية فائقة تمكنهم من الشراء الفعلي لوثائق تأمين من كافة الأنواع والتي قد يفرضها المصرف أحيانا على العملاء كالتأمين على الحياة، وتأمين السيارات..، بالتالي تتمكن شركات التأمين من تحقيق قانون الأعداد الكبيرة الذي هو أساس صناعة التأمين وضمان نجاحها.

- تلجأ شركات التأمين في الغالب إلى فتح حسابات جارية لدى البنوك لضمان وجود قدر من السيولة وبصفة مستمرة حتى تتمكن شركات التأمين من سداد قيمة المطالبات بشتى فروع التأمين في الوقت المناسب ولضمان تثبيت مصداقية أداء شركات التأمين لدى العملاء الحاليين والمرتقبين.
  - قيام شركات التأمين بإيداع مبالغ في شكل ودائع لأجل لدى البنوك كأحد أوجه الاستثمار حيث تميز هذه الاستثمارات بعائد مناسب ومخاطر قليلة.
  - شراء شركات التأمين لقدر كبير من أسهم بعض البنوك في السوق المالي كأحد قنوات الاستثمار التي تنتجها شركات التأمين ضمن خطتها الاستثمارية.
  - استفادة شركات التأمين من خبراء الاستثمار بالبنوك لتكوين محفظة استثمارية مثلى تتميز بتنوع قنوات الاستثمار وضمان عائد مناسب وسيولة عند الطلب.
  - اعتماد الكثير من أصحاب الوكالات التأمينية ووسطاء التأمين على المصارف كأحد قنوات التسويق الفعال لجذب عملاء جدد وتقديم كافة أنواع البرامج التأمينية لهم.
- 2- أوجه التشابه و الاختلاف بين شركات التأمين والبنوك:**

- يرى بعض الإقتصاديين بأنه يوجد نوع من التشابه والتداخل في الأعمال التي تقدمها كلا من المصارف وشركات التأمين نوجزها في النقاط الموالية:
- 2-1- أوجه التشابه:** تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:
- كلا القطاعين يقدمان أدوات وأوعية إدخارية خاصة بالنسبة لبوالص التأمين على الحياة التي تعتبر أداة إدخار مشابهة لودائع الإدخار في المصرف.
  - يتجه كلا القطاعين أكثر فأكثر نحو تقديم خدمات ذات طابع الإستثماري.
  - ففي قطاع المصارف: يتم تقديم منتجات خاصة للعملاء الكبار تتضمن أدوات مالية متقدمة ومعقدة ضمن ما يدعى بالهندسة المالية لتحقيق مردود عالي على أموالهم في ضوء تراجع معدلات الفائدة على الودائع.
  - أما في قطاع التأمين: فقد ظهرت أنواع جديدة في التأمين على الحياة أكثر مرونة واستجابة لتغيرات الأسواق المالية الدولية مثل: بواصل التأمين الشاملة والتي تتمتع بأقساط ومعدلات فائدة متغيرة.
  - كلا القطاعين يقدمان قروضا للعملاء.
  - البنوك و شركات التأمين يشتركان في كونهما يشغلان في تقديم خدمات مالية.

شيخ رم و طوالبية ناريمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 48<sup>1</sup>.

- فالبنك يتميز أكثر في اقتصاديات الحجم من خلال تسيير عدد كبير من المحافظ، هذا المبدأ تقابله نظرية الأعداد الكبيرة في التأمينات.

## 2-2- أوجه الاختلاف : تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- تقوم المصارف أولا بجمع الودائع ثم دراسة منح التسليفات والقروض على أن تتقاضى الفوائد لاحقا أما شركات التأمين فتحصل على أقساط التأمين مقدما وتسدد المطالبات لاحقا عند ورودها والفرق من الناحية المحاسبية كبيرة إذ تعتبر القروض المصرفية ضمن الموجودات بينما تعتمد أقساط التأمين في الإيرادات.
- الودائع المربوطة التي تستحق لدى المصارف تحول إلى الحساب الجاري أو تجدد تلقائيا إذا كان هناك تعليمات بخصوص أما بوالص فهي تنتهي لدى الاستحقاق وتتطلب اتصال العميل لتجديد الاتفاقية إذا رغب بذلك.
- إختلاف الأجهزة الرقابية على المصارف يشرف عليها البنك المركزي أما شركات التأمين فتشرف عليها هيئة إما مراقبة أعمال التأمين والتي تكون تابع لوزارة التجارة والصناعة أو الإقتصاد حسب كل الدولة.
- من الوظائف التقليدية للبنوك تسيير وسائل الدفع.
- في حين الوظيفة التقليدية لشركات التأمين هو بيع منتجات محتملة الحدوث.

المطلب الثالث : إحصائيات حول تطور قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2006-2018).

## 1- قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018:

### 1-1 الأقساط المكتتبة :

تهدف شركات التأمين النشطة في القطاع إلى كسب الزبائن من خلال توفير منتجات ترقى إلى تطلعاتهم وتلبي رغباتهم، مما يسمح لها بزيادة الأقساط المكتتبة.

يعرف قسط التأمين بأنه: " مبلغ تتقاضاه شركة التأمين من المؤمن له مقابل تعهدها بدفع قيمة التعويض عند وقوع الخطر المؤمن ضده ".

<sup>1</sup> قنان براهيم، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

جدول رقم (01): تطور الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018:

الوحدة: مليون دينار جزائري

| السنوات      | 2006   | 2007   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012  |
|--------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|
| الأقساط      | 46474  | 53789  | 67884  | 77339  | 81713  | 86675  | 99630 |
| % معدل النمو | —      | 15,73  | 26,20  | 13,92  | 5,65   | 6,07   | 14,94 |
| السنوات      | 2013   | 2014   | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   |       |
| الأقساط      | 113995 | 125505 | 127900 | 129561 | 133685 | 137732 |       |
| % معدل النمو | 14,41  | 10,09  | 1,90   | 1,29   | 3,18   | 3,02   |       |

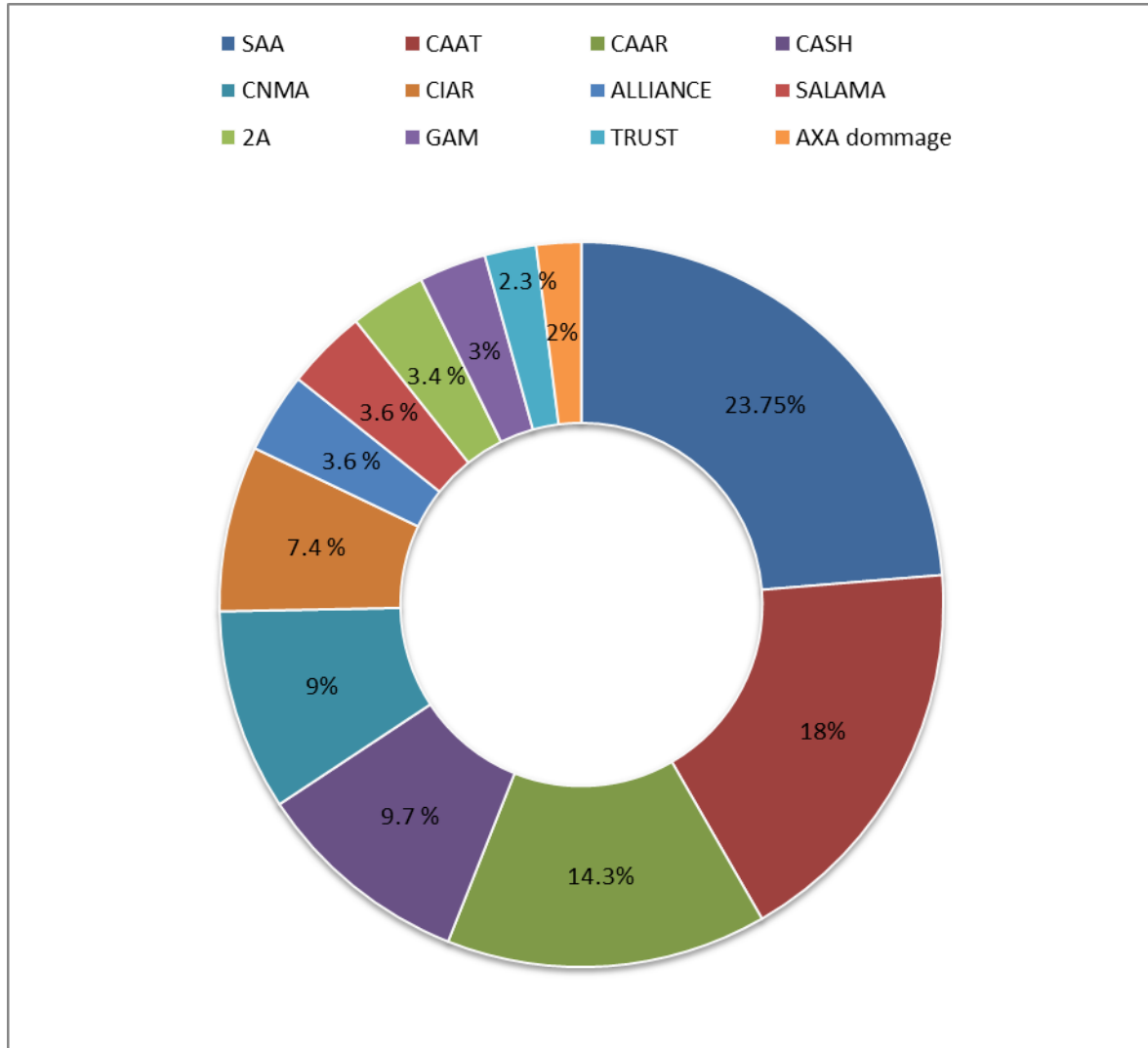
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ( تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة: 2006 – 2018 في الجزائر) .

من الجدول رقم (01) يتضح أن الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، حيث تطورت من 46,47 مليار دينار جزائري سنة 2006 إلى أن وصلت إلى 137,73 مليار دينار جزائري سنة 2018، في حين سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بمعدل قدر بـ 26,20% وهذا راجع إلى البجوحة المالية التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة وما صاحبها من مشاريع استثمارية في مختلف المجالات (الأشغال العمومية، السكن، الطاقة... الخ) التي ساهمت بدورها في الرفع من أقساط التأمين، كما عرفت تلك المرحلة أيضا ارتفاعا في الحظيرة الوطنية للسيارات جعل من شركات التأمين تولى أكبر اهتمام لفرع التأمين على السيارات نظير ما حققه من أقساط تأمين.

كما يتبين من الشكل رقم (01) هيمنة شركات التأمين العمومي (CAAT, SAA CAAR, CASH, CNMA) على قطاع التأمين، حيث سيطرت في مجموعها على نسبة متوسطة قدرت بـ 74,7% من الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة وترجع أسباب هذه السيطرة إلى الأقدمية والخبرة التي تتمتع بها بالإضافة إلى امتلاكها شبكات توزيع تغطي تقريبا معظم ولايات الوطن، في المقابل تحتل الشركة الجزائرية للتأمين "SAA" المرتبة الأولى من حيث الأقساط المكتتبة بنسبة متوسطة قدرت بـ 23,7% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال فترة الدراسة لتليها الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" بنسبة متوسطة 18% والنسبة المتبقية (33%) تقاسمتها كل من CASH، CNMA، CAAR<sup>1</sup>.

أما فيما يخص شركات التأمين الخاصة، فحققت في مجموعها نسبة متوسطة قدرت بـ 25,3% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث احتلت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين " CIAR " المرتبة الأولى في الشركات الخاصة بنسبة متوسطة قدرت بـ 7,4% لتليها شركة Alliance بنسبة متوسطة 3,6% والنسبة المتبقية (14,3%) تقاسمتها بقية شركات التأمين الخاصة النشطة في قطاع التأمين الجزائري.

الشكل رقم (01): أقساط التأمين المكتتبة حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ( تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018 في الجزائر).

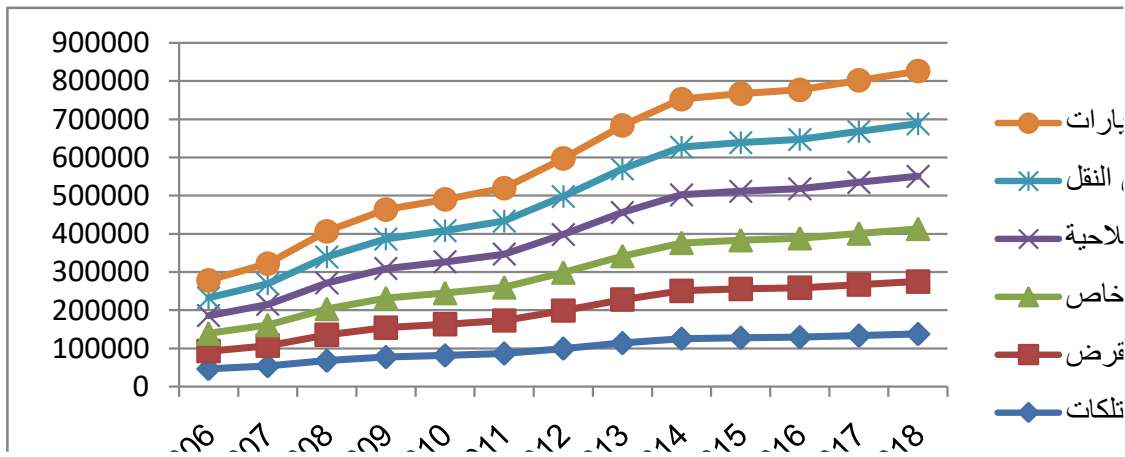
من خلال الشكل رقم (02) يتبين أن فرع تأمين السيارات استحوذ على نصف أقساط التأمين المكتتبة في القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث سيطر على نسبة متوسطة قدرت بـ 49,9% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع وترجع هذه الهيمنة إلى إلزامية الدولة لأصحاب السيارات بالتأمين (تأمين

المسؤولية المدنية) بالإضافة إلى الزيادة في عدد السيارات ،والتي بلغت 6 418 212 سيارة (الديوان الوطني للإحصائيات 2019) في نهاية سنة 2018<sup>1</sup>.

وكنتيجة للمشاريع الاستثمارية الكبرى ( الطريق سيار شرق غرب، مطار الجزائر، الجامع الأعظم، بناء السكنات...الخ)، التي ميزت الفترة 2006- 2018 ، فإن فرع تأمين أضرار الممتلكات ( الأخطار البسيطة والأخطار الصناعية) سيطر هو الآخر على ثاني أعلى حصة، حيث قدرت نسبته المتوسطة بـ 34,5% من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال فترة الدراسة.

في المقابل، تقاسمت بقية الفروع الأخرى (تأمين النقل، تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين الأشخاص وتأمين القرض) النسبة المتوسطة المتبقية (15,6%) من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال الفترة 2006- 2018 .

الشكل رقم ( 02): أقساط التأمين المكتتبة حسب الفروع خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ( تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018 في الجزائر ) .

أما فيما يخص نشاط إعادة التأمين، فتعتبر الشركة المركزية لإعادة التأمين " CCR " الشركة الوحيدة التي تنشط في سوق التأمين الجزائري في مجال إعادة التأمين، فأقساط التأمين المكتتبة على مستوى الشركة تتمثل فيما تحققه من رقم أعمال خلال سنة النشاط، والجدول رقم ( 02 ) يوضح تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين " CCR " خلال الفترة 2006 - 2018<sup>2</sup>.

مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال ، المجلد 4<sup>1</sup> ، العدد 5، السنة 2021، ص 111 .  
مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال ، المجلد 4<sup>2</sup> ، العدد 5، السنة 2021، ص 112 .

الجدول رقم (02): تطور أقساط التأمين (رقم الأعمال) الشركة المركزية لإعادة التأمين خلال الفترة 2006-2018:

الوحدة: مليون دينار جزائري

| السنوات | موافقات وطنية | موافقات دولية | المجموع "أقساط التأمين" | الاحتفاظ | إسناد إعادة التأمين | المجموع "أقساط التأمين" |
|---------|---------------|---------------|-------------------------|----------|---------------------|-------------------------|
| 2006    | 4622          | 629           | 5251                    | 2608     | 2643                | 5251                    |
| 2007    | 5382          | 637           | 6019                    | 3260     | 2759                | 6019                    |
| 2008    | 9181          | 839           | 10020                   | 4314     | 5706                | 10020                   |
| 2009    | 8265          | 778           | 9043                    | 3824     | 5219                | 9043                    |
| 2010    | 9174          | 639           | 9813                    | 3910     | 5903                | 9813                    |
| 2011    | 12690         | 819           | 13509                   | 5975     | 7534                | 13509                   |
| 2012    | 15268         | 1212          | 16480                   | 7417     | 9063                | 16480                   |
| 2013    | 18992         | 1323          | 20315                   | 7517     | 12798               | 20315                   |
| 2014    | 20784         | 1521          | 22305                   | 8834     | 13471               | 22305                   |
| 2015    | 23199         | 2134          | 25333                   | 10673    | 14660               | 25333                   |
| 2016    | 24317         | 2884          | 27201                   | 10778    | 16423               | 27201                   |
| 2017    | 25707         | 3765          | 29472                   | 11568    | 17904               | 29472                   |
| 2018    | 27700         | 4377          | 32077                   | 12206    | 19871               | 32077                   |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ( تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018 في الجزائر).

يتضح من الجدول رقم (02) أن الشركة المركزية لإعادة التأمين " CCR " سجلت أدنى مستوى لأقساط التأمين في سنة 2006 قدر بـ 5,25 مليار دينار جزائري مقابل أعلى مستوى في سنة 2018 قدر بـ 32,07 مليار دينار جزائري أي بمتوسط معدل نمو 16,27% خلال الفترة 2006-2018. في المقابل، استحوذت الموافقات الوطنية على نسبة متوسطة قدرت بـ 90% من الأقساط المكتتبة في الشركة و النسبة المتوسطة المتبقية (10%) تمثل حصة الموافقات الدولية خلال الفترة 2006- 2018 حيث احتفظت الشركة بنسبة متوسطة قدرت بـ 42% من مجموع الموافقات وأسندت النسبة المتبقية (58%) إلى الخارج وهذا خلال فترة الدراسة.

## 2-1 - التعويضات:

تتمثل التعويضات في المبالغ المالية التي تدفعها شركات التأمين (المؤمن) كمقابل عن الأضرار التي لحقت بزيائنها(المؤمن لهم) .

الجدول رقم (03): تطور التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

| السنوات     | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| التعويضات   | 23994 | 25470 | 34772 | 36056 | 35678 | 43176 | 50706 |
| معدل النمو% | -     | 6,15  | 36,52 | 3,69  | -1,04 | 21,01 | 17,44 |
| السنوات     | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  |       |
| التعويضات   | 54059 | 61832 | 71088 | 69562 | 70640 | 69497 |       |
| معدل النمو% | 6,61  | 14,37 | 14,96 | -2,14 | 1,54  | -1,61 |       |

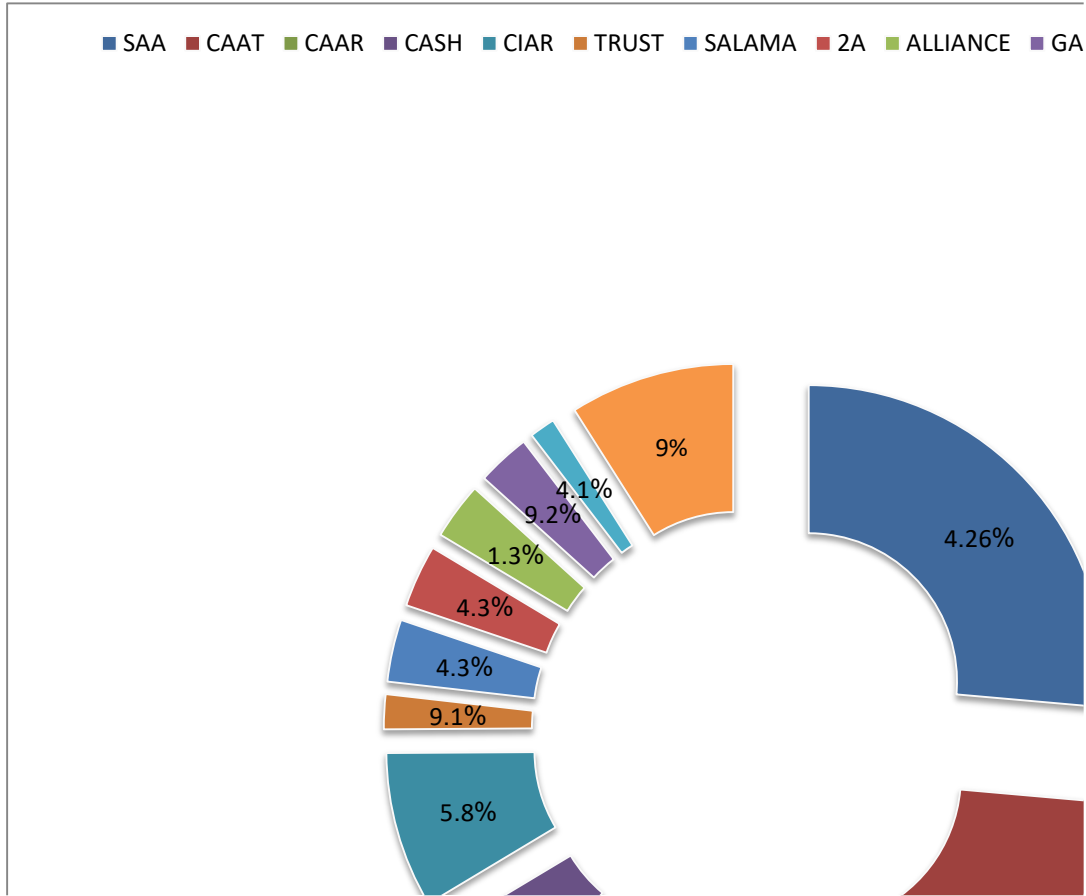
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ( تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018 في الجزائر ).

من خلال الجدول يتبين أن حجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل أدنى قيمة في سنة 2006 قدرت بـ 23,99 مليار دينار جزائري مقابل 71,08 مليار دينار جزائري كأعلى قيمة سجلت في سنة 2015، في المقابل تم تسجيل أعلى نمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بمعدل قدر بـ 36,52%.

من هنا يتجلى أن نمو أقساط التأمين المكتتبة يتبعه نمو في التعويضات، حيث تم تسجيل في نفس السنة (2008) أعلى معدلات نمو خلال الفترة 2006-2018.

أما فيما يخص التعويضات حسب الشركات، فيتضح من الشكل رقم ( 03 ) سيطرت شركات التأمين العمومي على أعلى حصة من إجمالي تعويضات القطاع خلال الفترة 2006-2018 حيث حققت نسبة متوسطة قدرت بـ 75,4% موزعة على الشركة الجزائرية للتأمين "SAA" بنسبة متوسطة ، % 26,4 الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" بنسبة متوسطة 18,1% و النسبة المتبقية ( 30,9 %) تقاسمتها كل من CAAR و CASH و CNMA ، في المقابل قدرت النسبة المتوسطة لتعويضات شركات التأمين الخاصة بـ 24,6%، حيث سيطرت شركة " CIAR " على أكبر نسبة متوسطة للتعويض قدرت بـ 8,5% تليها شركة " Salama " بـ 3,4% وشركة " 2A " بـ 3,4%، و النسبة المتوسطة المتبقية (9,3%) تقاسمتها بقية شركات التأمين الخاصة.<sup>1</sup>

الشكل رقم (03) : التعويضات حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018

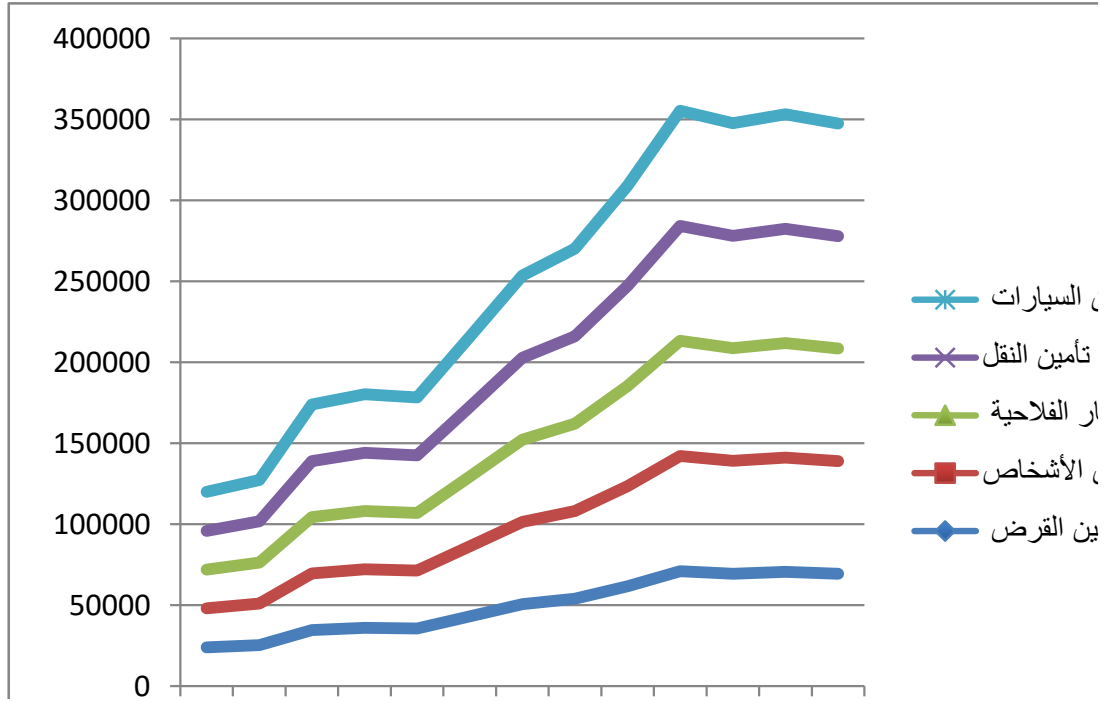


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ( تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018 في الجزائر).

يتضح من الشكل رقم ( 03 ) سيطرت فرع تأمين السيارات على حجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة ، 2006-2018 حيث استحوذ هذا الفرع على نسبة متوسطة قدرت بـ 68,89% من إجمالي تعويضات القطاع وترجع هذه السيطرة إلى توقيع اتفاقية " ARCM " في ماي 2015 الخاصة بمعالجة الطعون ما بين شركات التأمين وتسوية الملفات العالقة والخاصة بسنوات 2010 و 2011 و 2012 .

في حين سيطر فرع تأمين أضرار الممتلكات على ثاني أكبر حصة، حيث قدرت نسبته المتوسطة خلال الفترة 2006-2018 بـ 19,66% من إجمالي تعويضات القطاع. أما فيما يخص النسبة المتوسطة المتبقية (11,45%) فتقاسمها كل من فرع تأمين النقل، فرع تأمين الأخطار الفلاحية، فرع تأمين الأشخاص وفرع تأمين القرض.

الشكل رقم (04): التعويضات حسب الفروع خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018 في الجزائر).

## 2- مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني

يتم التعرف على مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرين أساسيين هما: معدل الاختراق وكثافة التأمين.

فمعدل الاختراق هو عبارة عن حاصل قسمة رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري لسنة معينة على الناتج الداخلي الخام لنفس السنة، أما كثافة التأمين فهي عبارة عن مقدار ما ينفقه الفرد الجزائري على التأمين<sup>1</sup>.

الجدول رقم (04): تطور معدل الاختراق وكثافة التأمين خلال الفترة 2006-2018

| السنوات            | 2006 | 2007 | 2008 | 2009  | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|--------------------|------|------|------|-------|------|------|------|------|------|
| معدل الاختراق (%)  | 0,55 | 0,58 | 0,62 | 0,77  | 0,67 | 0,60 | 0,63 | 0,69 | 0,73 |
| كثافة التأمين (دج) | 1389 | 1580 | 1957 | 2203  | 2253 | 2378 | 2672 | 3006 | 3208 |
| السنوات            | 2015 | 2016 | 2017 | 2018  |      |      |      |      |      |
| معدل الاختراق (%)  | 0,77 | 0,75 | 0,73 | *0,68 |      |      |      |      |      |
| كثافة التأمين (دج) | 3231 | 3164 | 3198 | *3235 |      |      |      |      |      |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات لسنوات 2014-2015-2016-2017

تظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (04) أن دور قطاع التأمين ومساهمته في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذا أنها لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 1% ، حيث سجلت أدنى

نسبة سنة 2006 قدرت بـ 0,55% وفي سنتي (2009-2015) سجلت 0,77% كأعلى نسبة خلال الفترة 2006-2018، في المقابل يعرف إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) تفاوت من سنة لأخرى وهذا راجع إلى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، حيث قدر أدنى إنفاق على التأمين سنة 2006 بمقدار 1389 دينار جزائري للفرد ليرتفع إلى 3235 دينار جزائري للفرد سنة 2018<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "C.A.A.T"

سنحاول من خلال هذا المبحث الذي يعتبر كجانب تطبيقي إلى التعريف بالشركة والهيكل التنظيمي لها وكذا الوقوف على تأمين القرض على مستوى الشركة إضافة إلى إحصائيات حول ذلك لفترة زمنية، ومن خلال طرحنا نحاول الوقوف إلى مدى التطابق بين الجانب النظري والتطبيقي .

#### المطلب الأول : التعريف بالشركة والهيكل التنظيمي لها

##### أولا- التعريف بالشركة :

#### 1- نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT):

نظرا للتطور السريع الذي عرفته الجزائر في قطاع النقل، كان من الضروري التفكير في إيجاد هيئة متخصصة في تأمين عمليات النقل، وهذا ما جسد في 30 أفريل 1985 وطبقا للمرسوم 85-82 بعد إعادة هيكلة الصندوق الجزائري لتأمين وإعادة هيكلة الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، حيث تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) وهي شركة عمومية اقتصادية "EPE" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد رائدة في علاقتها مع الغير وتخضع لـ:<sup>2</sup>

✓ القواعد العامة المتعلقة بنظام التأمينات

✓ التنظيمات التشريعية والقوانين المطبقة على أحكامها وأهدافها

✓ القواعد المنصوص عليها في القانون الأساسي المصادق عليه من طرف أعضاء مجلس الإدارة.

كانت شركة (CAAT) مكلفة قبل جانفي 1990 بتأمين عمليات النقل البحري والجوي والبري، وبعد انتهاز الجزائر لسياسة اقتصاد السوق ثم إلغاء مبدأ التخصيص المفروض على شركات التأمين وكان ذلك في 01 جانفي 1990، حيث تم تحويل الشركة إلى مؤسسه عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) وأصبحت تسمى "الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)" برأس ماله بـ 1.5 مليار دينار جزائري، ولتعزيز قدراتها المالية

مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال ، المجلد 4<sup>1</sup> ، العدد 5، السنة 2021، ص 115 .

<sup>2</sup> compagnie algérienne des assurances. Rapport annuel 2009.algérie.2010.p02

قامت برفعه مرات عديدة، إذ انتقل إلى 3.7 مليار سنة 2003 إلى 7.49 مليار سنة 2006، ليقفز إلى 11.49 مليار دج سنة 2009، أما اليوم فيقدر بـ 16 مليار دج<sup>1</sup>.

وبحكم المنافسة بين شركات التأمين الموجودة في الجزائر قامت الشركة بتوسيع نطاق نشاطها ليشمل إلى جانب تأمين عمليات النقل جميع أنواع التأمين الأخرى التالية:

✓ التأمين ضد الأخطار البسيطة، الأخطار الصناعية و أخطار البناء.

✓ التأمين على الأشخاص وتأمين المسؤولية المدنية.

✓ التأمين ضد الأخطار الحرائق. الحوادث والأخطار المختلفة (IARD).

✓ التأمينات الفلاحية إضافة إلى عمليات إعادة التأمين.

وخلال فترة وجيزة من الزمن توسعت الشركة في جميع أنحاء البلاد، حيث وصلت حصاتها السوقية 17 % في سنة 2012. وتعتبر (CAAT) لاعب رئيسي في سوق تأمين التأمين الجزائري، حيث تشارك في تطوير أعمال التأمين من خلال خبرتها في مجال إدارة الأخطار والتطوير ومنتجات تتناسب مع احتياجات المستأمنين. نجحت (CAAT) في تحقيق التوازن في محفظتها المالية مع الحفاظ على مكانتها الرائدة في تأمينات النقل، كما أنها حققت حصصا كبيرة في فروع أخرى مثل: تأمين الأخطار الصناعية والسيارات وتأمين الأشخاص.

تعتبر وكالة الوادي إحدى الوكالات التابعة للشركة الجزائرية (CAAT)، وقد تأسست في 21 جوان 1993، مقرها في البداية كان في الرباح، حيث فتحت أبوابها في 02 نوفمبر 1993 بأربعة موظفين وحارسين برقم أعمال ضعيف، وبقيت الوكالة لمدة عامين بالرباح ثم حول مقرها سنة 1995 إلى الوادي بالحي الإداري 05 جويلية 1962، أما اليوم (سنة 2024) فهي موجودة بحي الرمال في مقرها الجديد الذي تم تدشينه من طرف الرئيس المدير العام للشركة، ودليل الوكالة هو (348).

الموقع الإلكتروني لشركة الجزائرية للتأمينات: <sup>1</sup> <http://www.caat.dz>

## ثانيا- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) منذ نشأتها عدة تغيرات هامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التنظيمي إذ عرف هيكلها التنظيمي تغيرات عديدة، وذلك موازاة مع التطورات التي حدثت في قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص. فالهيكل التنظيمي الأول والذي كان معتمدا إبان فترة الاحتكار، والذي أعد أساس التقسيم الوظيفي باعتبار أن الشركة كانت متخصصة في فرع النقل فقط. مباشرة بعد إلغاء مبدأ التخصص في سنة 1990 طرأت أولى تغيرات وأصبح تقسيم الهيكل يمزج بين الوظائف والفروع وهو الاتجاه الحديث للمؤسسات الآن<sup>57</sup>.

ومع احترام المنافسة قررت الشركة تدعيم الهيكل التنظيمي بمديرية للتسويق وأخرى للمراجعة وذلك سنة 1997 لتستحدث فيما بعد مديرية مستقلة تسمى "وحدة متخصصة لتسيير الأموال المنقولة".

### 1- الهيكل المركزي للشركة:

يقع المقر الاجتماعي لشركة (CAAT) بالجزائر العاصمة (بئر مراد رايس)، حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة، وتمكن مهامه الأساسية في تحديد السياسة العامة للمؤسسة وتوجيهها بشكل شامل. بالإضافة إلى مهامه الأساسية يقوم المقر بمتابعة الإنتاج وإدارة الوكالات عن طريق الوحدات الجهوية، فهو يتكون من المديرية العامة والمديريات المركزية.

1. المديرية العامة: كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات المركزية العشر، يرأسها الرئيس المدير العام كما تضم المدير العام المساعد، المفتش العام إضافة إلى وحدة تسيير الفروع الجهوية.

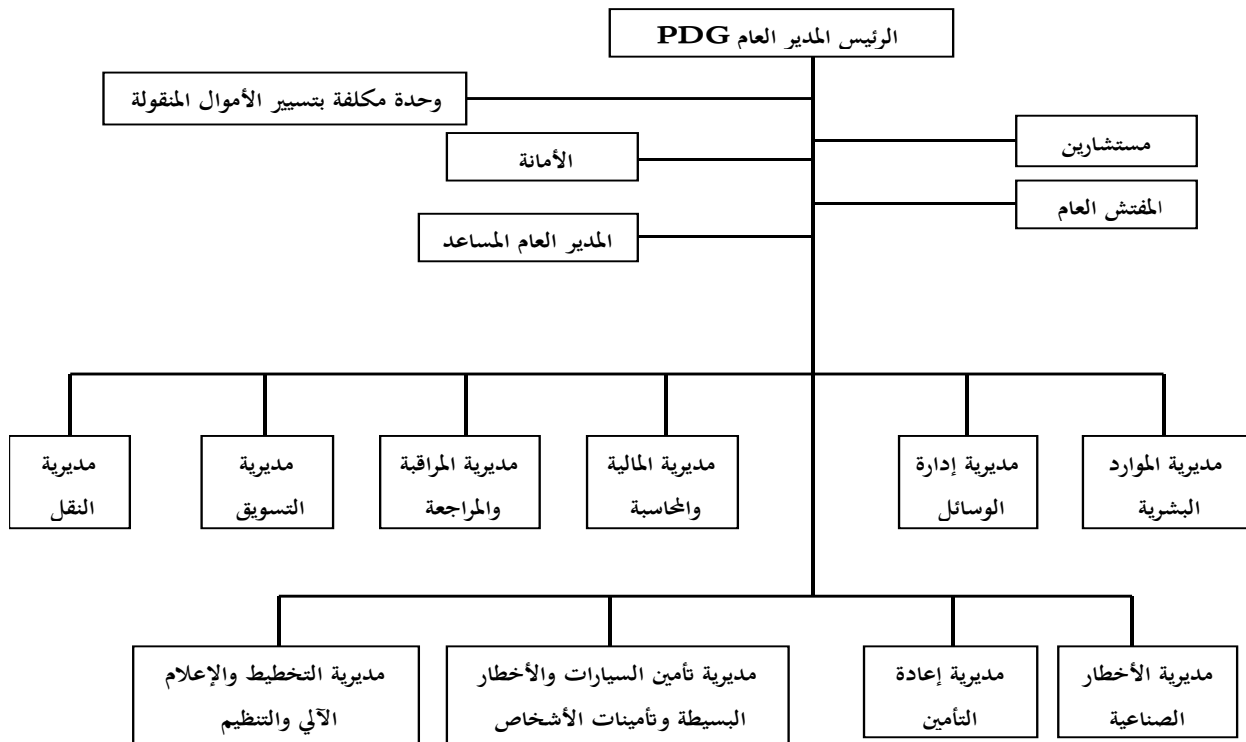
2. المديريات المركزية: وعددها عشرة (10) مديريات، لكل منها اختصاصاتها وهي مكلفة ب:

- ✓ تطبيق سياسة المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات.
- ✓ تنشيط ومراقبة تسيير مديريات الوحدات الجهوية والوكالات.
- ✓ تقديم الاقتراحات حول الطرق والوسائل التي تسمح برفع الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من المؤسسة.
- ✓ صياغة وتقديم منتجات جديدة.
- ✓ إعداد مخطط عمل سنوي والذي يقدم للرئيس المدير العام.

<sup>1</sup> - الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT). <http://www.caat.dz>

التنظيم المركزي ممثل في الشكل التالي: <sup>1</sup>

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لشركة (CAAT)



المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات، قسم التنظيم.

## 2- الهيكل اللامركزي للشركة

الهيكل اللامركزي لشركة (CAAT) يتمثل في الوحدات (الفروع) الجهوية والوكالات.

### 2-1- الفروع الجهوية: عبارة عن وحدات اقتصادية مستقلة نسبيا حيث يمكن تشبيهها بالمؤسسة، وهي

وحدات جهوية منظمة إلى مديريات ودوائر يتمثل دورها في حماية، تسيير، ربط ومراقبة نشاط المؤسسة، فهي مسؤولة عن الموارد البشرية المادية والمالية الموجهة إليها من أجل تحقيق النشاطات والأهداف المسطرة من قبل المديرية العامة، ويبلغ عددها سبعة (07) وهي كالتالي: فرع الجزائر 1، الجزائر 2، وهران، عنابة، قسنطينة بالإضافة إلى فرع الجنوب بغرداية، وكل فرع يترأسه مدير إضافة إلى مساعدان.

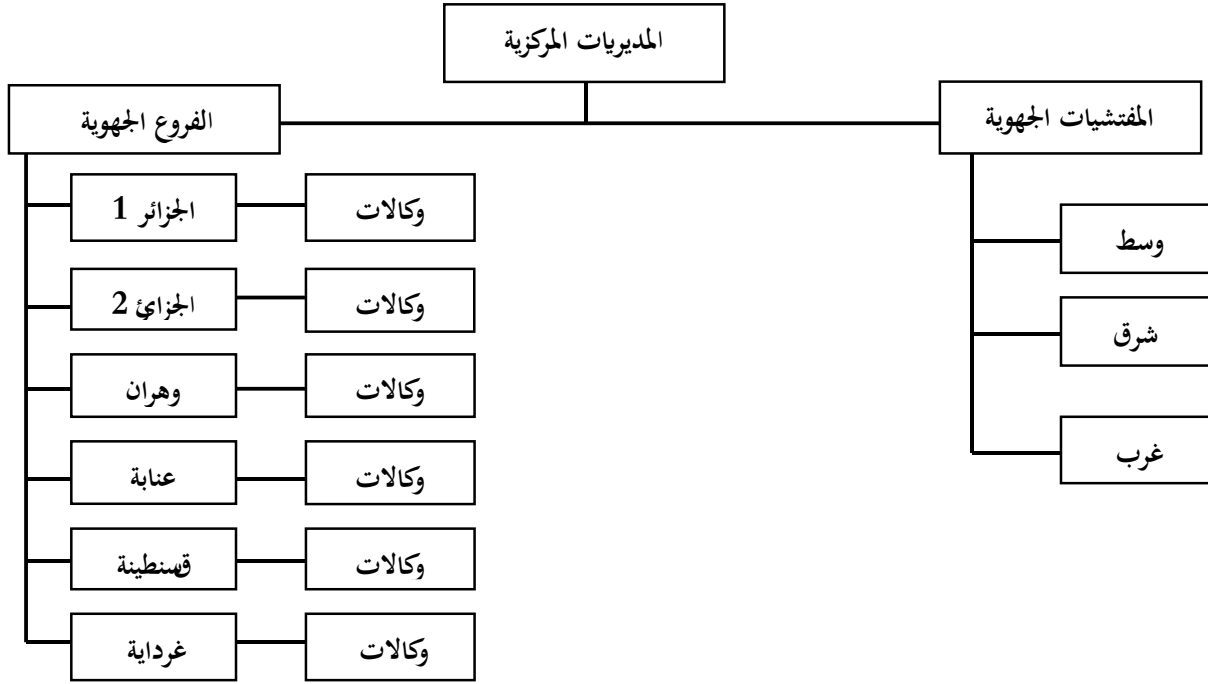
### 2-2- المفتشيات الجهوية: وعددها ثلاثة (03) مفتشيات كالتالي: وسط وغرب وشرق، وهي تابعة للمفتش

العام يترأس كل واحدة منها مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.

<sup>1</sup> الزهرة حدو، تأمين القروض كآلية للحد من المخاطر البنكية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات الفترة (2005-2016)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017، ص 74-75.

**2-3-الوكالات:** تكون الهيكل القاعدي للمؤسسة وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن، بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها الوحدات الجهوية، كما تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع منتجات التأمين وتسيير العقود والتنظيمات.

الشكل رقم 06: الهيكل اللامركزي لشركة (CAAT).



المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات، قسم التنظيم.

### ثالثا- تحليل الهيكل التنظيمي

يتضح لنا الهيكل التنظيمي لشركة (CAAT) موضوع بشكل عمومي، وهذا ما يضمن رقابة فعالة وناجحة في أداء المهام هذا من جهة ومن جهة ثانية توحيد الجهود، بحيث يعمل كل مكتب ومديرية بصورة متكاملة مع باقي المديريات الأخرى للوصول إلى أفضل النتائج، كما أن طبيعة الهيكل التنظيمي في شركة (CAAT) يضمن السير الحسن للمعلومة من قمة الهرم إلى أسفله. وفيما يلي سنحاول تقديم بعض المديريات وأهم مهامها:

### 1. مديرية إعادة التأمين:

الشركة الجزائرية للتأمينات تحتوي مديرية مركزية خاصة بإعادة التأمين، هذه المديرية مكونة من فريق من التقنيين مختصين في إعادة التأمين وكذلك تكوين هذه الإطارات غني بتربصات الرسكلة في مجال إعادة التأمين المشهورة على مستوى السوق العالمية.

### 2. مديرية إدارة الوسائل: تتمثل مهام هذه المديرية في:

✓ المحافظة على الوسائل الإدارية.

✓ تنظيم الوسائل ومساعدة الإداريين.

### 3. مديرية التسويق: تقوم هذه المديرية ب:

✓ القيام بدراسة السوق، كما تتم دراسة المنتجات الجديدة.

✓ وضع الإستراتيجية المالية.

✓ السهر على التسويق وترقية المبيعات.

✓ البحث عن وكالات إشهار واقترح شعارات إشهارية.

### 4. مديرية الموارد البشرية:

من أجل ضمان تسيير ذاتي بتخطيط حديث يتماشى مع المعطيات العالمية للعمل، فإن الشركة تعطي الأولوية والأهمية للعنصر البشري وهذا من خلال:

✓ إعداد برامج سنوية قصد تكوين العمال وهذا حسب احتياج كل دائرة من الدوائر.

✓ تحديد المهام وتقسيم الوظائف وترقية العمال في المناصب.

✓ تسيير الموارد البشرية حسب احتياجاتها من العمالة ووفقا لإستراتيجية المؤسسة.

### 5. مديرية التخطيط والإعلام الآلي والتنظيم: تتمثل معظم مهامها في:

✓ تسهيل وتقديم الخدمة لكل الأقسام وتسييرها بطريقة عملية ومنظمة.

✓ تنظيم وتنشيط الملتقيات والمنتديات وإصدار مجلة الشركة.

### 6. مديرية المحاسبة والمالية:

تكتسب إدارة المالية والمحاسبة أهمية قصوى في أي مؤسسة لاسيما مؤسسة (CAAT) التي تعتبر من أكبر شركات التأمين في الجزائر.

تحتوي إدارة المالية والمحاسبة في شركة (CAAT) على أربع (04) مديريات فرعية هي:

✓ المديرية الفرعية للمحاسبة العامة.

✓ المديرية الفرعية لمحاسبة الوسطاء.

✓ المديرية الفرعية للتوظيفات المالية.

7. **مديرية المراقبة والمراجعة:** وتعمل على ضمان سير النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية للشركة، ونستطيع أن نختصر مهامها بالنقاط التالية:

✓ التحقق من قانونية وصحة مختلف العمليات المنجزة (التقنية، التجارية، الإدارية المالية والمحاسبية).

✓ اختبار سلامة التنظيم داخل المصالح وطرق التسيير المعتمدة واقتراح التعديلات اللازمة.

✓ التحقق من العقلانية في التسيير ومستوى الفعالية المحققة.

✓ التحقق من تطبيق إجراءات التسيير الكاملة واقتراح التحسينات اللازمة.

✓ القيام بعمليات تدخل مفاجئة، وهذا بموافقة الإدارة العامة للتأكد من سلامة العمليات.

✓ اتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات الاستعجالية والطارئة بهدف إعادة النظام للحالة العادية.

✓ إعداد برنامج سداسي للمراجعة الذي يتم على أساسه عمليات التدخل وتصادق عليه الإدارة العامة.

خلال سنة 2015 المؤسسة عملت على توسيع شبكتها التوزيعية، والتي ستسمح لها بتقوية وجودها على مستوى الإقليم الوطني، حيث وضعت شبكة تجارية لربائنها تتكون من 159 منفذ تجزئة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، موزعة كما يلي<sup>1</sup>:

✓ 103 وكالة مباشرة منتشرة عبر كافة الإقليم الوطني.

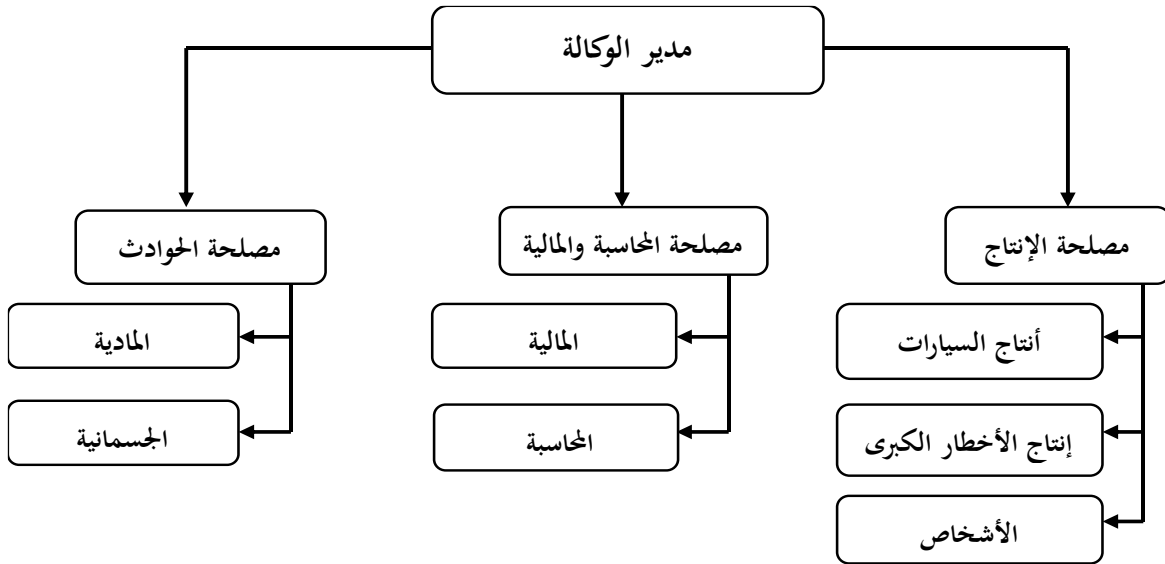
✓ 56 وكيل عام للتأمين معتمد من طرف الشركة لتمثيلها في بعض المناطق التي لا تغطيها الوكالات.

تحاول (CAAT) دائما تنويع وتقوية القدرة التوزيعية لمنتجاتها، وهذا من خلال إستراتيجية التوزيع المثلى للوكالات وتنويع محفظة نشاطها بهدف تغطية العديد من الأخطار.

<sup>1</sup> Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2015 ALGER, p19.

#### رابعا - الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة الوادي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة.

#### 1- مجالات التأمين لدى الوكالة:

**1-1 تأمين السيارات:** سواء كانت ذات الاستعمال الخاص أو النفعي، والدراجات النارية، الشاحنات والجرارات وسيارات الشحن.

**2-1 تأمين الأشخاص:** ويشمل هذا النوع من التأمينات الجماعية والحوادث الشخصية والتأمين على الحياة.

**3-1 تأمين الممتلكات:** ويخص هذا النوع من التأمين: تأمين المنازل والمحلات... إلخ.

**4-1 تأمين النقل:** ويتضمن هذا النوع التأمينات البحرية والتي تخص تأمين البضائع والأجسام البحرية، والتأمينات الجوية التي تتضمن كذلك تأمين البضائع والأجسام الجوية كذلك تأمين النقل البري الخاص والعام.

## المطلب الثاني :آلية تأمين القروض

### أولاً- الموافقة المبدئية على منح القرض

بعد دراسة الملف من طرف البنك والوضعية المالية للزبون يقوم البنك باستخراج جدول الاهتلاكات الخاص بالمدة المعينة للقرض والقيمة الشهرية التي يسددها المستفيد للبنك ومن خلالها يكون الاتفاق بين البنك والمستفيد(طالب القرض).

يتم الإمضاء على هذه الشروط الخاصة بجدول الاهتلاكات من قبل الطرفين وبذلك يعطي البنك للمستفيد الموافقة المبدئية ، وتتم الموافقة على القرض بناء على قدرة تسديد المستفيد للقرض وذلك من خلال أجره الصافي يشترط أن لا يتجاوز الاقتطاع الشهري 50% من أجر الصافي .

والمستفيد له الخيار في تحديد نسبة الاقتطاع من 30% إلى 50% وهو الحج الأقصى لنسبة الاقتطاع الشهري من البنك.

وبعد معرفة الزبون على كافة المعطيات لجدول الاهتلاك يقوم البنك بتحرير رسالة الالتزام بالدفع بالاتفاق مع المستفيد على كيفية الاقتطاع إما مباشرة من الأجر أو يقوم الشخص بدفع الأقساط شهريا في صندوق البنك.

### ثانيا- الإجراءات المتبعة في تأمين القرض

عند طلب الزبون للقرض يتوجه إلى البنك للحصول عليه ويكون على حسب نوعيته(استهلاكي-شراء أرض-شراء سكن-شراء سيارة...) ، بعد الاتفاق على شروط القرض التي يحددها البنك ويتم الموافقة عليها يرسل البنك إلى وكالة التأمين تصريح بالاككتاب في عقد التأمين القرض و يتضمن المعلومات التالية:

1-اسم ولقب المعني (طالب القرض)

2-مبلغ القرض

3-مدة القرض

4-نسبة قسط التأمين المطبقة على القرض حسب الاتفاقية.

5-تاريخ إبرام عقد القرض مع البنك الذي يعتبر تاريخ سريان عقد تأمين القرض.

يقوم محرر العقود لدى الشركة التأمين بتحرير عقد التأمين، وإمضاه من طرف مدير الوكالة وإرسال نسخة إلى البنك للمصادقة والإمضاء، يبرم العقد لمدة سنة كاملة قابلة لتجديد إلى غاية انتهاء مدة القرض أو وفاة طالب القرض، بعد ذلك يتم ارجاع العقود إلى وكالة التأمين مرفقة بوصل المخالصة من طرف البنك.

### ثالثا- دراسة حالة وفاة المؤمن له :

من أجل فهم الموضوع أكثر ومحاولة منا لإفادة القارئ وإبراز دور التأمين في تغطية المخاطر، قمنا بدراسة آخر ملف تعويض على مستوى الشركة محل الدراسة، وهو ملف السيد: (ب - عبد القادر) رحمه الله. عند الوفاة يقوم البنك بإخطار شركة التأمين بالوفاة، ويرسل مرفق يتضمن 3 وثائق : بيان الوفاة، التقرير الطبي، جدول الاهتلاكات الشهري إلى شركة لتسوية الملف للمعني. للإشارة هنا أن الشركة لا تتحمل التعويض في حالة القتل العمدي، بل يجب التوجه إلى الجهات القضائية، للشركة بعد حصولها على إخطار تقوم بدراسة تقنية للملف وهذا من أجل تحديد مبلغ التعويض المتبقي الواجب دفعه للبنك.

عند تقدير مبلغ التعويض نكون أمام حالتين، في حالة التعويض أقل من 50 مليون سنتيم تتم التسوية من طرف مدير الوكالة دون اللجوء إلى طلب ترخيص من المديرية الجهوية بغرداية، أما في الحالة الثانية فهي تخص المبالغ الأكثر من 50 مليون سنتيم فيتم إرسالها إلى المديرية الجهوية .

بتاريخ 2022/11/23 أرسل لفرع الشركة بجنوب بولاية غرداية جدول إرسال متضمن ملف التعويض للقرض مع ذكر المستفيد ورقم الملف ورقم بوليصة التأمين وهوية المؤمن له (ب - عبد القادر) وتاريخ وفاته 2022/03/23، وهذا من أجل طلب ترخيص بالتسوية.

بتاريخ 2022/06/16 حرر ملحق تحديد بين الشركة التأمين وبنك التنمية المحلية البركة ALBARAKA الوادي لتأمين القرض وقدره 849.500 دج للمستفيد (ب - عبد القادر) مع منحة سنوية مقدرة بـ : 16.01% من إجمالي القرض أي 16941.00 دج يدفعها المستفيد سنويا .

وفي شهر 2018/04/10 وبالرجوع إلى الملحق تحصيل المنحة المرفقة بالملف نجد أنه وبموجب العقد المبرم بين الشركة والبنك فان المنحة اللازمة لتغطية الأخطار لشهر أفريل قدرت بـ : 227.133,84 دج ملزمة لدفع. إثر وفاة المستفيد من القرض بتاريخ: 2022/03/23، تلقت الوكالة التأمين بالوادي بتاريخ: 2022/04/10

تصريح بالوفاة المؤمن له (ب - عبد القادر) من بنك البركة حيث أن مبلغ القرض بلغ 849500 دينار جزائري، والمبلغ المتبقي للدفع هو: 622366.16 دينار جزائري من يوم الوفاة.

حددت وكالة CAAT الوادي بتاريخ 2023/01/25، منحة الوفاة بمبلغ 227.133.84 دج وفي نفس اليوم أرسلت الوكالة طلب الحصول على إذن تسوية إلى فرع الشركة بجنوب غرداية.

بتاريخ 2023/05/10 وهو تاريخ التسوية وحدد المبلغ تعويض القرض بـ 227.133.84 سنتيم وهي تمثل نسبة 100% من المبلغ المتبقي.

### المطلب الثالث: إحصائيات خلال الفترة الممتدة 2021-2018

#### أولاً- الإنتاج حسب الفرع Production par branche :

##### 1- إنتاج الشركة خلال الفترة 2019/2018:

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2019: مبلغا قدره 14 774 183 مليار دينار أي بزيادة مقدره بـ 1% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 14 665 422 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2018 بمبلغ: 1 591 690 مليار دينار، وأما في سنة 2019 قدره: 1 934 784 مليار دينار أي بزيادة قدرها بـ 22%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2018 قدر بـ: 7 865 183 مليار دينار وأما في سنة 2019 بلغ: 7834 867 مليار دينار أي لم يكن هناك فارق حيث كان 0%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2019: مبلغا قدره 34 164 مليار دينار أي بزيادة مقدره بـ: 66 888% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 51 مليار دينار. وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2018 بـ : 3 264 مليار دينار ، أما في سنة 2019 بلغ 11 112 مليار دينار أي بزيادة قدرت 240%.

#### الجدول رقم (05): الإنتاج حسب الفرع 2019/ 2018 Production par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2018              |                     | 2019              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 14 665 422        | 61%                 | 14 774 183        | 60%                 | 1%                  |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 1 591 690         | 7%                  | 1 934 784         | 8%                  | 22%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 7 865 183         | 32%                 | 7 834 867         | 32%                 | 0%                  |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 51                | 0%                  | 34 164            | 0%                  | 66 888%             |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 3 264             | 0%                  | 11 112            | 0%                  | 240%                |
| Total Général<br>المجموع                           | 24 125 610        | 100%                | 24 589 110        | 100%                | 2%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2019 CAAT"

## 2- إنتاج الشركة خلال الفترة 2019/2020:

بلغت قيمة ا لتأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2020: مبلغا قدره 16 317 560 مليار دينار أي بزيادة مقدره ب 10% عن سنة 2019 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 14 774 183 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2020 بمبلغ: 1 467 558 مليار دينار، وأما في سنة 2019 قدر بـ: 1 934 784 مليار دينار أي بانخفاض قدره 24%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2020 قدر بـ 6 943 563 مليار دينار وأما في سنة 2019 بلغ: 7 834 867 مليار دينار أي بانخفاض قدره 11%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2020 : مبلغا قدره 1250 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 96% عن سنة 2019 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 34164 مليار دينار.

وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2020: قدر ب 20121 مليار دينار أما في سنة 2019 بلغ 11 112 مليار دينار أي بزيادة قدرت 81%.

الجدول رقم (06): الإنتاج حسب الفرع 2019/ 2020 Production par branche :

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2019              |                     | 2020              |                     | الفارق<br>Variation |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 14 774 183        | 60%                 | 16 317 560        | 66%                 | 10%                 |
| Ass. Transports تأمين النقل                        | 1 934 784         | 8%                  | 1 467 558         | 6%                  | -24%                |
| Ass Automobile تأمين السيارات                      | 7 834 867         | 32%                 | 6 943 563         | 28%                 | -11%                |
| Ass. Crédit تأمين القرض                            | 34 164            | 0%                  | 1250              | 0%                  | -96%                |
| Ass.Agricole تأمين الزراعة                         | 11 112            | 0%                  | 20 121            | 0%                  | 81%                 |
| Total Général المجموع                              | 24 589 110        | 100%                | 24 750 052        | 100%                | 1%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2020 CAAT"

### 3- إنتاج الشركة خلال الفترة 2021/2020:

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2021: مبلغا قدره 17 016 933 مليار دينار أي بزيادة مقدره ب 4% عن سنة 2020 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 16 317 560 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2021 بمبلغ: 1 976 509 مليار دينار، وأما في سنة 2020 قدره: 1 467 558 مليار دينار أي بزيادة قدره 35%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2021 قدر ب 6 377 271 مليار دينار وأما في سنة 2020 بلغ: 6 943 563 مليار دينار أي بانخفاض قدره 8%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2021: مبلغا قدره 2 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 100% عن سنة 2020 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 1250 مليار دينار.

وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2021: قدر ب 32 998 مليار دينار أما في سنة 2020 بلغ 20121 مليار دينار أي بزيادة قدرت 64%.

#### الجدول رقم (07): الإنتاج حسب الفرع 2021/ 2020 Production par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2020              |                     | 2021              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 16 317 560        | 66%                 | 17 016 933        | 67%                 | 4%                  |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 1 467 558         | 6%                  | 1 976 509         | 8%                  | 35%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 6 943 563         | 28%                 | 6 377 271         | 25%                 | -8%                 |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 1250              | 0%                  | 2                 | 0%                  | -<br>100<br>%       |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 20 121            | 0%                  | 32 998            | 0%                  | 64%                 |
| Total Général<br>المجموع                           | 24 750 052        | 100%                | 25 403 713        | 100%                | 3%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2021 CAAT"

## ثانيا - التعويضات حسب الفرع Indemnisations par branche :

### 1- تعويضات الشركة حسب الفرع: 2019 / 2018.

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2019: مبلغا قدره 6139 382 مليار دينار أي بزيادة مقدره ب 13% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 5 414 644 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2019 بمبلغ: 328 927 مليار دينار، وأما في سنة 2018 قدره: 470 450 مليار دينار أي بانخفاض قدره 30%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2019 قدر ب 6 449 550 مليار دينار وأما في سنة 2018 بلغ: 6 147 998 مليار دينار أي بزيادة قدرها 5%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2019: مبلغا قدره 23 069 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 21% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 29150 مليار دينار.

وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2019: قدر ب 12 942 434 مليار دينار أما في سنة 2018 بلغ 12062 242 مليار دينار أي بزيادة قدرت 7%.

### الجدول رقم (08): التعويضات حسب الفرع 2019/2018 Indemnisations par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| BRANCHES                                           | 2018              |                    | 2019              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|--------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structur<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 5 414 644         | 45%                | 6139 382          | 47%                 | 13%                 |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 470 450           | 4%                 | 328 927           | 3%                  | -30%                |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 6 147 998         | 51%                | 6 449 550         | 50%                 | 5%                  |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 29 150            | 0%                 | 23 069            | 0%                  | -21%                |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 0                 | 0%                 | 1 506             | 0%                  | 0%                  |
| Total Général<br>المجموع                           | 12 062 242        | 100%               | 12 942 434        | 100%                | 7%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2019 CAAT"

## 2- تعويضات الشركة حسب الفرع 2020/2019

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2020: مبلغا قدره 4 994 206 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 19% عن سنة 2019 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 6139 382 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2020 بمبلغ: 553 608 مليار دينار، وأما في سنة 2019 قدره: 328 927 مليار دينار أي بزيادة قدرها 68%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2020 قدره: 5 496 666 مليار دينار وأما في سنة 2019 بلغ: 6 449 550 مليار دينار أي بانخفاض قدره 15%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2020: مبلغا قدره 10231 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 56% عن سنة 2019 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 23069 مليار دينار. وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2020: قدر ب 586 مليار دينار أما في سنة 2019 بلغ 1506 مليار دينار أي بفارق 0%.

الجدول رقم (09): التعويضات حسب الفرع 2020/2019 Indemnisations par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| BRANCHES                                           | 2019              |                     | 2020              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 6139 382          | 47%                 | 4 994 206         | 45%                 | -19%                |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 328 927           | 3%                  | 553 608           | 5%                  | 68%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 6 449 550         | 50%                 | 5 496 666         | 50%                 | -15%                |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 23 069            | 0%                  | 10 231            | 0%                  | -56%                |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 1 506             | 0%                  | 586               | 0%                  | 0%                  |
| Total Général<br>المجموع                           | 12 942 434        | 100%                | 11 055 297        | 100%                | -15%                |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2020 CAAT"

### 3- تعويضات الشركة حسب الفرع 2021/2020

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2021: مبلغا قدره 7 583 611 مليار دينار أي بزيادة قدر ب 52% عن سنة 2020 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 4 994 206 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2021 بمبلغ: 286 095 مليار دينار، وأما في سنة 2020 قدره: 553 608 مليار دينار أي بانخفاض قدره 48%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2021 قدر ب: 5 989 611 مليار دينار وأما في سنة 2020 بلغ: 5 496 666 مليار دينار أي بزيادة قدرها 9%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2021: مبلغا قدره 2 681 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 74% عن سنة 2020 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 10 231 مليار دينار.

وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2021: ب 10 231 مليار دينار أما في سنة 2020 بلغ 586 مليار دينار أي بفارق 0%.

الجدول رقم (10): التعويضات حسب الفرع 2021/2020 : Indemnisations par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| BRANCHES                                           | 2020              |                     | 2021              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 4 994 206         | 45%                 | 7 583 611         | 55%                 | 52%                 |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 553 608           | 5%                  | 286 095           | 2%                  | -48%                |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 5 496 666         | 50%                 | 5 989 611         | 43%                 | 9%                  |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 10 231            | 0%                  | 2 681             | 0%                  | -74%                |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 586               | 0%                  | 10 802            | 0%                  | 0%                  |
| Total Général<br>المجموع                           | 11 055 297        | 100%                | 13 872 800        | 100%                | 25%                 |

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2021 CAAT"

### ثالثا- التعويضات المدفوعة حسب الفرع Sinistres à payer par branche

#### 1- التعويضات المدفوعة للشركة حسب الفرع: 2018/2019.

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2019: مبلغا قدره 11 017 609 مليار دينار أي بزيادة قدر ب 9% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 10 112 714 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2019 بمبلغ: 785 810 مليار دينار، وأما في سنة 2018 قدره: 635 260 مليار دينار أي بزيادة قدرها 24%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2019 قدره: 3 189 725 مليار دينار وأما في سنة 2018 بلغ: 3 100 853 مليار دينار أي بزيادة قدرها 3%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2019: مبلغا قدره 25 608 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 10% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 28 518 مليار دينار.

وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2019: ب 360 مليار دينار أما في سنة 2018 بلغ 1 828 مليار دينار أي بانخفاض 80%.

#### الجدول رقم (11): التعويضات المدفوعة حسب الفرع 2019/2018 Sinistres à payer par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2018              |                     | 2019              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 10 112 714        | 73%                 | 11 017 609        | 74%                 | 9%                  |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 635 260           | 5%                  | 785 810           | 5%                  | 24%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 3 100 853         | 22%                 | 3 189 725         | 21%                 | 3%                  |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 28 518            | 0%                  | 25 608            | 0%                  | -10%                |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 1 828             | 0%                  | 360               | 0%                  | -80%                |
| Total Général<br>المجموع                           | 13 879 173        | 100%                | 15 019 112        | 100%                | 8%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2019 CAAT"

## 2- التعويضات المدفوعة للشركة حسب الفرع: 2020/2019.

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2020 : مبلغا قدره 12 380 035 مليار دينار أي بزيادة قدر ب 12% عن سنة 2019 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 11 017 609 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2020 بمبلغ: 709 895 مليار دينار، وأما في سنة 2019 قدره: 785 810 مليار دينار أي ببانخفاض قدره 10%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2020 قدره: 2 878 704 مليار دينار وأما في سنة 2019 بلغ: 3 189 725 مليار دينار أي بانخفاض قدره 10%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2020: مبلغا قدره 23 853 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 7% عن سنة 2019 والتي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 25 608 مليار دينار. وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2020: ب 2 346 مليار دينار أما في سنة 2019 بلغ 360 مليار دينار أي بزيادة 552%.

الجدول رقم (12): التعويضات المدفوعة حسب الفرع 2020/2019 Sinistres à payer par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2019              |                     | 2020              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 11 017 609        | 73%                 | 12 380 035        | 77%                 | 12%                 |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 785 810           | 5%                  | 709 895           | 5%                  | -10%                |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 3 189 725         | 21%                 | 2 878 704         | 18%                 | -10%                |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 25 608            | 0%                  | 23 853            | 0%                  | -7%                 |
| Ass.Agricole<br>تأمين الزراعة                      | 360               | 0%                  | 2 346             | 0%                  | 552%                |
| Total Général<br>المجموع                           | 15 019 112        | 100%                | 15 994 833        | 100%                | 6%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2020 CAAT"

### 3- التعويضات المدفوعة للشركة حسب الفرع: 2021 / 2020.

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2021 : مبلغا قدره 11 945 919 مليار دينار أي بانخفاض قدره بـ 4% عن سنة 2020 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 12 380 035 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2021 بمبلغ: 686 487 مليار دينار، وأما في سنة 2020 قدره: 709 895 مليار دينار أي بانخفاض قدره 3%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2021 قدره: 2 782 568 مليار دينار وأما في سنة 2020 بلغ: 2 878 704 مليار دينار أي بانخفاض قدره 3%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2021: مبلغا قدره 21155 مليار دينار أي بانخفاض قدره بـ 11% عن سنة 2020 والتي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 23853 مليار دينار. وقدر تأمين على الزراعة لسنة 2021: بـ 27033 مليار دينار أما في سنة 2020 بلغ 2346 مليار دينار أي بزيادة 1052%.

الجدول رقم (13): التعويضات المدفوعة حسب الفرع 2021/2020 Sinistres à payer par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2020              |                     | 2021              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 12 380 035        | 77%                 | 11 945 919        | 77%                 | -4%                 |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 709 895           | 5%                  | 686 487           | 4%                  | -3%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 2 878 704         | 18%                 | 2 782 568         | 18%                 | -3%                 |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 23 853            | 0%                  | 21 155            | 0%                  | -11%                |
| Ass.Agricol<br>تأمين الزراعة                       | 2 346             | 0%                  | 27 033            | 0%                  | 1052%               |
| Total Général<br>المجموع                           | 15 994 833        | 100%                | 15 463 162        | 99%                 | -3%                 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2021 CAAT"

## رابعاً- الطعون المقدمة حسب الفرع: Recours aboutis par branche

### 1 - الطعون المقدمة لشركة حسب الفرع: 2019 / 2018.

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2019: مبلغا قدره 274 560 مليار دينار أي بزيادة قدر ب %14 481 عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 1883 مليار دينار. قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2019 بمبلغ: 147 028 مليار دينار، وأما في سنة 2018 قدره: 111 945 مليار دينار أي بزيادة قدرها 31%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2019 قدره: 1 442 050 مليار دينار وأما في سنة 2018 بلغ: 1 351 953 مليار دينار أي بزيادة قدرها 7%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2019: مبلغا قدره 11 759 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 43% عن سنة 2018 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 20 562 مليار دينار.

الجدول رقم (14): الطعون المقدمة حسب الفرع 2019/2018 Recours aboutis par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2018              |                     | 2019              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 1 883             | 0%                  | 274 560           | 15%                 | 14 481%             |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 111 945           | 8%                  | 147 028           | 8%                  | 31%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 1 351 953         | 91%                 | 1 442 050         | 77%                 | 7%                  |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 20 562            | 1%                  | 11 759            | 1%                  | -43%                |
| Ass.Agricol<br>تأمين الزراعة                       | 1 486 343         | 100%                | 1 875 397         | 100%                | 26%                 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة -التقرير السنوي CAAT 2019

## 2- الطعون المقدمة لشركة حسب الفرع: 2019/2020.

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2020 : مبلغا قدره 7996 مليار دينار أي بانخفاض قدره 97% عن سنة 2019 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 274560 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2020 بمبلغ : 215559 مليار دينار، وأما في سنة 2019 قدره: 147 028 مليار دينار أي بزيادة قدرها 47%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2020 قدره: 1 030 075 مليار دينار وأما في سنة 2019 بلغ: 1 442 050 مليار دينار أي بانخفاض قدره 29%.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2020: مبلغا قدره 16077 مليار دينار أي بارتفاع قدره ب 37% عن سنة 2019 والتي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 11759 مليار دينار.

الجدول رقم (15): الطعون المقدمة حسب الفرع 2020/2019 Recours aboutis par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2019              |                     | 2020              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 274 560           | 15%                 | 7996              | 1%                  | -97%                |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 147 028           | 8%                  | 215 559           | 17%                 | 47%                 |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 1 442 050         | 77%                 | 1 030 075         | 81%                 | -29%                |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 11 759            | 1%                  | 16 077            | 1%                  | 37%                 |
| Ass.Agricol<br>تأمين الزراعة                       | 1 875 397         | 100%                | 1 269 707         | 100%                | -32%                |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2020 CAAT"

## 3- الطعون المقدمة لشركة حسب الفرع: 2020/2021

بلغت قيمة التأمين على المخاطر الصناعية لسنة 2021 : مبلغا قدره 4097 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 49% عن سنة 2020 التي بلغت قيمة تأمين فيها عن المخاطر الصناعية : 7996 مليار دينار.

قدرت قيمة تأمينات عن النقل في سنة 2021 بمبلغ : 39703 مليار دينار، وأما في سنة 2020 قدره: 215559 مليار دينار أي بانخفاض قدره 82%.

وكانت تأمينات عن السيارات لسنة 2021 قدره: 1 260 393 مليار دينار وأما في سنة 2020 بلغ: 1 030 075 مليار دينار أي بزيادة قدرها 22 %.

بلغت قيمة التأمين على القرض لسنة 2021: مبلغا قدره 11501 مليار دينار أي بانخفاض قدره ب 28% عن سنة 2020 والتي بلغت قيمة تأمين فيها عن التأمين على القرض : 16077 مليار دينار.

الجدول رقم (16): الطعون المقدمة حسب الفرع 2021/2020 Recours aboutis par branche

الوحدة : مليار دينار جزائري

| Branches                                           | 2020              |                     | 2021              |                     | Variation<br>الفارق |
|----------------------------------------------------|-------------------|---------------------|-------------------|---------------------|---------------------|
|                                                    | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة | Montant<br>المبلغ | Structure<br>النسبة |                     |
| Ass. Risques Industriels<br>تأمين المخاطر الصناعية | 7996              | 1%                  | 4 097             | 0%                  | -49%                |
| Ass. Transports<br>تأمين النقل                     | 215 559           | 17%                 | 39 703            | 3%                  | -82%                |
| Ass Automobile<br>تأمين السيارات                   | 1 030 075         | 81%                 | 1 260 393         | 96%                 | 22%                 |
| Ass. Crédit<br>تأمين القرض                         | 16 077            | 1%                  | 11 501            | 1%                  | -28%                |
| Ass.Agricol<br>تأمين الزراعة                       | 1 269 707         | 100%                | 1 315 694         | 100%                | 4%                  |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة "التقرير السنوي 2021 CAAT"

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تم إستخلاص مايلي:

لقد أصبح التأمين من أهم دعائم الإقتصاد القومي لما يحققه من فوائد تعود على الأفراد والمنشآت والمجتمع ككل حيث يعتبر التأمين وسيلة لتوزيع الخطر وتخفيف عبء الخسارة المالية الناتجة عند حدوث أي حادث وقد تطور التأمين مع تطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية وأصبحت شركات التأمين تشغل حيزا كبيرا في المجتمع كونها تهدف إلى تحقيق الإزدهار والرخاء بغض النظر عن الأرباح التي تحققها وأصبحت مقياسا من أهم المقاييس الحضارية في العصر الحديث.

فالتأمينات على القروض المصرفية من أهم الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل البنوك وتلعب دور مهم في التقليل من خطر عدم السداد، وبالتالي فالتأمين وسيلة يمكن بمقتضاها ضمان استمرارية للنشاطات التمويلية الممارسة من طرف البنوك من خلال مساعدتها على التحوط المسبق واحتواء المخاطر فور وقوعها.

وكنتيجة، لقد تمحور وجود شركات التأمين على مفهوم الخطر فالعلاقة التكاملية بينها وبين البنوك تتطلب إبرام اتفاقيات إستراتيجية في تفعيل عمليات التأمين على كل أنواع القروض المصرفية. وهذه تعتبر وسيلة فاعلة ومؤكدة في التحوط تأمينيا لمخاطر احتمالية يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف البنك قبل منح القروض المصرفية إلى العملاء، فيصبح عندئذ بالمستطاع توفير تغطية تأمينية مناسبة للمخاطر الاحتمالية خلال فترة التأمين على القروض الممنوحة، وتبقى البنوك وحتى شركات التأمين في حالة وقوع الخطر قادرة على استيعابه بملاءة مالية قوية وضمن معايير ثابتة ومدروسة دون التأثير على استقرارها المالي والتشغيلي.

من خلال الدراسة التي قمنا بها الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) - وكالة الوادي- إلى استنتاج ما يلي:

- الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) - وكالة الوادي- نظام معلومات يسمح بتوفير المعلومة وتحديد طبيعتها.

- يتم انتقال المعلومة وفق قنوات محددة وبشكل منظم من دائرة لأخرى أو من مصلحة لأخرى.

- تمكنت الشركة بتوفير الشروط المناسبة للحفاظ واحترام المسار السلمي لاتخاذ القرارات.

- تمتاز الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) - وكالة الوادي- محل الدراسة بمسك محاسبة عامة وتقنية بسيطة، وذات طبيعة موحدة على مستوى كل الوكالات والوحدات، مما يسمح بدراسة مردوديتها بشكل جيد ومرجعي.

- التحكم الكامل في حقوق الشركة تجاه المؤمن لهم، بفضل تطبيق تقنية تعمل على تصنيفها حسب الزمن (السن) أو حسب طبيعة المؤمن لهم، الأمر الذي يساعد على تحصيل الحقوق غير المسددة ومتابعتها بشكل منظم.
- تولي الشركة أهمية كبرى لنيابة مديرية قيم الخزينة، لما لها من دور فعال تسعى من خلاله إلى تحقيق تغطية تعادل على الأقل 50% من التعهدات التقنية القانونية.
- تعمل على تحقيق المردودية المتزايدة والمستمرة، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها.

الختمة

## الخاتمة:

كثيرا ما تقع البنوك في أزمات وخسائر تهمز كيانها واستقرارها وتفقدتها الثقة من طرف عملائها وهذا إزاء تعرضها لعدة مشاكل بنكية خطيرة والتي أخطرها تعثر القروض المصرفية وهي مشكلة كثيرة الحدوث. وكما هو معروف أن هدف أي بنك هو تحقيق الأرباح والمزيد من الإيرادات، هذه الأرباح مرتبطة أساسا بالطريقة المتبعة والمناسبة لتوظيف أموال البنك الممنوحة على شكل قروض للعملاء، وبغية الوصول إلى القرار السليم في عملية منح القروض، فإن البنوك تولي عناية كبيرة باستثمار أموالها في المشاريع الناجحة والتي تعود عليها بالفائدة، وبالتالي تضمن استرداد أموال مودعيها، لذا ولا تأخذ القرار الائتماني الأمثل لابد من الاعتماد على العديد من البدائل منها التأمين الذي يلعب دورا مميزا في خضم المخاطر التي تعيشها مختلف الأنشطة الاقتصادية، هذه الرؤيا اتضحت من خلال الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه التأمين وذلك بواسطة نظام تحمل المخاطر بحيث تتعهد شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عن التبعات المالية جراء تحقق حدث معين ومتفق عليه في العقد، ما فرض على البنوك عقد اتفاقيات تأمين مخاطر القروض التي تمنحها لربائنها.

## أولا: الاجابة على الفرضيات

## الفرضية الأولى: يعتبر التأمين أفضل ضمان للقروض على اختلاف أنواعها.

إن عمل البنوك ونشاطها يجعلها عرضة إلى عدة مخاطر، لكن الاختلاف يكمن في درجة المخاطرة لوجود الضمانات على القروض في البنوك، وهذا بناء على أهمية التأمين التي تظهرها الحماية التي يوفرها هذا الأخير للبنوك والمؤسسات المالية عند تقديمها للقروض بصفة عامة فهي فرضية صحيحة، حيث تعتمد البنوك بدرجة كبيرة على الضمانات المقدمة من العملاء عند منحهم للتسهيلات ولأن الضمانات هي التغطية للمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة عدم تسديد القروض.

## الفرضية الثانية: تستطيع البنوك القضاء على المخاطر في تقديم القروض.

هذه الفرضية صحيحة حيث أن الدراسة النظرية تؤدي بنا إلى قبول الفرضية الثانية لان البنوك التجارية تعتمد على مجموعة من الإجراءات من أهمها التحكم في المخاطر الخاصة وذلك من خلال تحرير اتفاق شرطي يعطي للبنك الحق في المطالبة بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق بالإضافة الى توزيع خطر القرض والتأمين على القرض وعدم التوسع في منح الائتمان وغيرها من الإجراءات التي تعتمد عليها البنوك التجارية للحد والقضاء على خطر القروض.

الفرضية الثالثة : تسعى البنوك وشركات التأمين إلى عقد اتفاقيات تسمح بتحقيق مصالح الطرفين.

لا يمكن للبنوك وشركات التأمين أن تقوم بممارسة نشاطها العادي دون الحاجة لتبادل الخدمات في ما بينهما، فالبنوك تحتاج لشركات التأمين من خلال ما توفره لها من خدمات تحتاج إليها في مسيرتها العملية. ومما تقدم نلخص العلاقة بين البنوك وشركات التأمين من خلا أوجه التشابه والإخلاف وكذا الخدمات المتبادلة بينهما فيما يلي:

- توفر شركات التأمين وثائق تأمينية تتناسب مع النشاط البنكي؛

- تعتبر البنوك أحد المصادر الخصبة والمستمرة للتسويق لشركات التأمين والحصول على عملاء جدد؛

- كلا القطاعين يشجع الادخار؛

- كلا القطاعين يقدم خدمات ذات طابع استثماري.

الفرضية الرابعة : تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) - وكالة الوادي- على أساليب تأمينية متعددة وكافية للحد من المخاطر القروض البنكية .

تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات ( CAAT ) - وكالة الوادي- أساليب تأمينية متعددة وكافية للحد من المخاطر المصرفية". هذه الفرضية غير صحيحة وهذا ما تم إثباته من خلال البحث لأن الأساليب التأمينية غير كافية وغير فعالة في الوكالة محل الدراسة حيث تم التأمين على بعض أنواع القروض المصرفية (تأمين على قروض العقارية تأمين على السيارات) وتأمين على الودائع غير موجود.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر التأمين نظام لإدارة المخاطر لاسيما في سياسات البنوك عند منح القروض .فهو يهدف الى تحمل المخاطر بحيث تتعهد شركات التأمين بإعطاء ضمانات كافية في إطار من القواعد الفنية و القانونية .
- يعتبر التأمين كإستراتيجية أمان يعتمد عليها متخذ قرار التأمين (البنوك) للتخفيف من حالات القلق والخوف والشك من حدوث بعض الإخطار الاحتمالية التي قد يتأتى عنها ضياع امواله المقرضة (المستثمرة).
- تعتبر مخاطر القروض البنكية من بين أهم المخاطر التي تعترض سبيل العملية الإقراضية للبنوك، والتي يتم معالجتها من خلال الاعتماد على الضمانات المطلوبة من العملاء وكذا سلامة المركز المالي للعميل بالإضافة إلى عدة اعتبارات لابد من توافرها.

- امام البنوك مجموعة من الخيارات لإدارة مخاطر القروض وكذا مجموعة من السياسات التأمينية التي تختلف حيث المبادئ و الميكانيزمات و الأخطار التي تهدف الى تغطيتها.
- أما فيما يخص مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني يظهر جليا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام لم ترقى إلى المستوى المطلوب حيث أن نسبة مساهمته لم تتجاوز 1% خلال الفترة (2006-2018) كما أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) يعرف تواضعا إذ أنه لم يتجاوز 4297 دج خلال فترة الدراسة.
- مهما تعددت الدراسات واختلفت السياسات التي تواجه بها البنوك مختلف المخاطر التي تتعرض لها، مثل وضع الاحتياطات والمخصصات المالية إلا أنها غير كافية، لذا يتحتم الأمر ضرورة وجود سياسة التأمين ضمن البدائل.
- لا يمكن للبنوك وشركات التأمين أن تقوم بممارسة نشاطها العادي دون الحاجة لتبادل الخدمات فيما بينهما، بهذا يكون لهما الدور في تفعيل النشاط المالي في الدولة

### ثالثا : الاقتراحات:

- على ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم الاقتراحات التالية التي تصب في معظمها لتفعيل نظام التأمين على الودائع في الجزائر من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي وتمثل في:.
- ضرورة أن يتوفر نظام التأمين على القروض على التمويل الكافي لاسيما من طرف الحكومة (الخزينة).
- ضرورة منح الاستقلال المؤسساتي لمؤسسة الإيداعات البنكية وإعطائه الصلاحيات والمسؤولية الكاملة في معالجة مشكلات التعثر المصرفي.
- الاهتمام بتعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وذلك للحد من احتمال حدوث الأخطار البنكية لاسيما في سياسات البنوك في منح القروض وآليات تأمينها..
- تحسين التنظيم الداخلي للبنوك عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية.
- تدريب البنكيين على عمليات وأنشطة مؤسسات التأمين على منح القروض.
- إيجاد قنوات اتصال جديدة بين البنوك وشركات التأمين لتسهيل بذلك عملية المنح والتأمين على القروض.
- وضع منشورات وإقامة محاضرات وملتقيات لتوضيح أهمية التأمين على القروض.
- تذليل العقبات التي تواجه الزبائن في تكوين ملفاتهم أثناء طلبهم للقرض.

رابعاً: آفاق البحث:

- على الرغم من دراستنا لموضوع دور تأمين القروض كآلية لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، إلا أن الكثير من النقاط لا تزال بحاجة إلى دراسة أكثر وعمق ، ويمكن أن نضع المواضيع التالية :
- دور تأمين قروض الصادرات في نمو التجارة الخارجية وتطوير الاقتصاد.
  - نظام التأمين على القروض عند التصدير والأهمية المرجوة على المستوى الوطني .

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة الأجنبية :

أ. الكتب:

1. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
2. بن وارث محمد، دروس في قانون التأمين الجزائري، دار الهوم، الجزائر، 2011.
3. شقيري نور الدين موسى وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
4. طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003 .
5. عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة 1 ، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

ب. الرسائل والأطروحات العلمية:

1. أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن .
2. حبيبة بومعراي، التأمين ودوره في ضمان القروض البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعام التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2013.
3. حسان ناصف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الإحتيال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018.
4. حمزة قادم، دور شركات التأمين في حماية قروض البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2014.
5. الزهرة حدو، تأمين القروض كآلية للحد من المخاطر البنكية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات الفترة (2005-2016)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017، ص 74-75.
6. شلغوم رحيمة، ضمانات القروض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2002.

7. شيخ ريم و طوالبية ناريمان، دور التأمين في الحد من المخاطر المصرفية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018.

8. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

9. لعللى أحلام، دور شركات التأمين في تقليل المخاطر الائتمانية لدى البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

10. مدون لحسن و ثوامة محمد، التسويق في مجال التأمين حالة منتج جديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2014.

11. مياد أنيس محمد، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2015.

#### ج. الدوريات والمجلات

12. فضيلة بوطورة، دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة تبسة، 2013 .

13. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 4، العدد 5 ، 2021.

14. نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر "RAROC" في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21 ، الفصل الرابع، جامعة بغداد ، 2012 .

#### د. التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

1. Compagnie algérienne des assurances. Rapport annuel 2009.algérie.2010.

2. Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2015 ALGERO

3. أمر رقم 75\_58 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني.

4. المادّة 30 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلّق بالتأمينات ج.ر.ج.ج عدد 13 لسنة 1995 معدّل و مّتمم.

5. أمر رقم 95-07 ، المتعلق بالتأمينات.

#### هـ. المؤتمرات والملتقيات والدورات

1. زروقي إبراهيم، دور قطاع التأمين في تنمية الإقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعات التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، الجزائر، 2012.

2. محمد مرايمي ، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية ، المؤتمر الدولي الثاني حول موضوع الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 11-12 مارس، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

#### و. محاضرات

1. بن خروف عبد الرّازق ، النظام القانوني للتأمين على القرض في الجزائر، معهد الحقوق بن عكنون، الجزائر، 1999.

2. قنان براهيم، دروس في التأمين البنكي، مطبوعة بداعوجية موجهة لطلبة الماستر مالية وبنوك، الجزائر، 2017.

3. محمد دبوزين، محاضرات في: تقنيات التأمين و إعادة التأمين، جامعة محمد بوقرة، ولاية بومرداس، الجزائر، 2017.

#### ز. المواقع الالكترونية

1. لحة عن التعاضدية M.A.A.T.E.C: مأخوذة من الموقع الإلكتروني <http://www.maatec.dz> أطلع عليه يوم : 9 ماي 2024 على الساعة: 17:38

2. الموقع الإلكتروني لشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT): <http://www.caat.dz>

#### ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية :

1. BASTIN jean, La défaillance de paiement et sa protection (L'assurance-crédit), Paris, 1991.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم . 1

هامر : أي كشط أو شطب أو تعديل في هذه الصفحة يبطل البطاقة وتعد لغية.



BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE

AGENCE ELOUED 304

Cite lasnam-El oued.

Tél : 032 11 58 35 fax : 032 11 58 62

EL OUED :23/11/2022

A LA DIRECTION GENERAL TALA LIFE

REF : 0804/304/2022

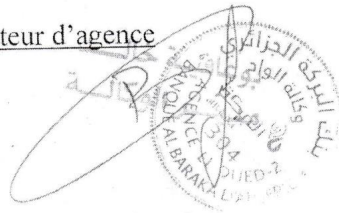
Objet : réclamation sur le remboursement sinistre décès

MR ABDELKADER

Nous vous informons que nous avons déclaré le dossier sinistre décès de notre client MR BIRCHE ABDELKADER le 16/06/2022 votre agence d'el oued.

A cet effet, merci bien de nous réserver un traitement rapide de son dossier dans l'attente, veuillez agréer MR le directeur mes salutations les plus distinguées.

Le directeur d'agence



الملحق رقم . 2



Agence : El-Oued  
Cité El-Asnam El-Oued

## Echéancier de remboursement

Tél : 032 21 82 01

Fax : 032 21 52 78

| Informations sur le client :   |                                                                  |
|--------------------------------|------------------------------------------------------------------|
| N° CIF                         | 356679                                                           |
| Nom, prénom ou raison sociale: | ABDEKADER                                                        |
| Adresse :                      | BLOC 183 N°7 CITE EL FATH<br>TOUGGOURT Neza Touggourt<br>Ouargla |

| Caractéristiques du financement : |                                       |
|-----------------------------------|---------------------------------------|
| N° de facilité                    | 1515                                  |
| Montant de la facilité            | 1,559,500.00                          |
| Montant de l'utilisation          | 1,559,500.00                          |
| Date de l'utilisation             | 17/04/2018                            |
| N° de l'opération                 | 1705                                  |
| Nature du financement             | Mourabaha véh touristique particulier |
| Nombre de paiements               | 61                                    |
| Période de différé (jours)        |                                       |
| Périodicité de paiements          | 1 Mois                                |
| Taux de TVA                       | 19 %                                  |

| N°<br>الرقم | Date d'échéance<br>تاريخ الاستحقاق | Echéance (HT)<br>الدفعة المستحقة ح.ض | Montant TVA<br>مبلغ الضريبة | Echéance (TTC)<br>الدفعة المستحقة | Capital restant<br>مبلغ الأصل المتبقى |
|-------------|------------------------------------|--------------------------------------|-----------------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|
| 61          | 10/05/2023                         | 16,941.00                            | 16.01                       | 16,957.01                         | 0.00                                  |
| Total       |                                    | 1,700,616.67                         | 26,812.17                   | 1,727,428.86                      |                                       |

Signature du client (précédé par la mention : Lu et approuvé )

حرأ وصحة عليه

مستقر